وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي مغنية

معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة علمية في مقياس :

محاضرات في مدخل علم الاقتصاد

للسنة الاولى جدع مشترك علوم اقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

مقدمة من قبل الدكتور: بوجنان توفيق

السنة الجامعية : 2023/2022

فهرس المحتويات

عنوان المحاضرة	الصفحة
▪ المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد	03
▪ المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية	15
▪ المحاضرة الثالثة: النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية	26
▪ المحاضرة الرابعة: المؤسسة الاقتصادية	36
▪ المحاضرة الخامسة: السوق	45
▪ المحاضرة السادسة: النقود	58
▪ المحاضرة السابعة: البطالة	81
▪ المحاضرة الثامنة: التضخم	98
▪ المحاضرة التاسعة: صندوق النقد الدولي	106
▪ المحاضرة العاشرة: البنك العالمي للإنشاء و التعمير	112
▪ المحاضرة الحادية عشر: المنظمة العالمية للتجارة	117

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي مغنية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بغليزان

مقدمة :

ان مقارنة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى تاريخياً يمكن اعتباره علماً حديثاً فمع بدايات تكون النظام الرأسمالي وفي القرن السابع عشر على وجه الخصوص بدأ علم الاقتصاد بالتبلور كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . وكان التفكير الإنساني بالظواهر الاقتصادية في المراحل التي سبقت ظهور علم الاقتصاد جزءاً من الحياة الفكرية العامة . ومن الصعب حتى الآن تحديد تاريخ نشوء الفكر الاقتصادي . فالبعض يرى أن بدايات التفكير بالظواهر الاقتصادية تعود إلى مرحلة ما من مراحل التاريخ اليوناني القديم ، بينما يرى البعض الآخر أن جذور الفكر الاقتصادي تعود إلى مرحلة ما من تاريخ مصر القديمة وإلى ظهور قوانين حمورابي كما يرجع البعض جذور الفكر الاقتصادي إلى الهند والصين القديمتين .

فلقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوربا . ونتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في عمليات الإنتاج ومجال السوق ، وما تبع ذلك من تطور جذري في العلاقات الاقتصادية كل ذلك قد استلزم ضرورة وجود علم اقتصادي يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي يتبلور في إطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية .

وقد اختلف استخدام هذه المترادفات في القارة الأوروبية منذ نشوء هذا العلم ، على الرغم من أن جميع هذه المترادفات كانت تشير إلى المعنى نفسه وتدل كلها على أن المشكلات والعلاقات الاقتصادية في المجتمع تشل الموضوع الأساسي لهذا العلم ، فقد شاع في فرنسا ومنذ أوائل القرن السابع عشر استخدام مصطلح الاقتصاد تحت بأثير مونكرتيان الذي استخدم كما ذكرنا هذا المصطلح في مؤلفة شرح الاقتصاد.

ان الهدف من هده المطبوعة العلمية الموجهة على وجه الخصوص لطلبة السنة الاولى جدع مشترك علوم اقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية , و الى جميع تخصصات العلوم الانسانية الدارسين لمقياس مدخل لعلم الاقتصاد على وجه العموم هو ابراز اهم المفاهيم العلمة و الاكاديمة التي اسست الى قيام هذا الاخير , و كذا توضيح وجهات النظر المختلفة باختلاف المشارب العلمية و النظرية لرواد دية , و عناصرها , كذا النشطات الاقتصادية , كل الجوانب المرتبطة بها , اضافة الى تفسير مفهوم و مهام المؤسسة الاقتصادية , كل ما يتنج عنها من قيم مضافة ...

و على العموم الفكر الاقتصادي على وجه العموم , ضف الى ضرورة شرح و توضيح جميع الجوانب المتعلقة بعل الاقتصاد كتعريف المشكلة الاقتصانسعى من خلال هده المطبوعة المتواضعة ان نجلي الفهم و نيسر الاستيعاب لفهم علم الاقتصاد بشكل بسيط و ممتع , يستفيد منه طالب التخصص بشكل خاص , و المريد للمعرفة العلمة بشكل عام ...

الدكتور توفيق بوجنان

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد

1/1- تعاريف و مفاهيم أساسية:

كلمة ' اقتصاد " كلمة قديمة يرى البعض أنها تعود إلى في الأصل إلى الكلمة اليونانية ' إيكوس " تعني المنزل و "نوموس " وتعني الحكم أو القانون فكلمة الاقتصاد تعني علم مبادئ تسيير المنزل .وفي اللغة الاقتصاد من القصد بمعنى التوسط والاعتدال.

وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي.

وفي عام 1776 ،قدم" آدم سميث" كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة ثروة الدولة، وبذلك سمي بمؤسس علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم وهى انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة ، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي ، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل.

ولم يظهر مصطلح (علم الاقتصاد) إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين أصدر " ألفريد مارشال" مؤلفه بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) سنة 1890 ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح.

وقد اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامع لكل الموضوعات التي يعالجها مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له وهذا مرده إلى : - اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لآخر - اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة والدين

وغيرها مما يجعل زوايا النظر والفهم تتعدد – عامل تطور الزمن مما يعرض هذه المفاهيم إلى تطور تاريخي فيها.

ومن بين التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي[1] :

تعريف "آدم سميت" Smith Adam: إن علم الاقتصاد هو علم الثروة، أو هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم، مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية، كالإنتاج الصناعي أو الزراعي ..الخ.

من الأنشطة الإنسانية من ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع؛ ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديدا نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة.

تعريف "مارشال"Marshall Alfred : هو ذلك العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية، الذي يتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل.

يؤخذ على هذا التعريف أنه رّكز على جانب واحد في هذا الإنسان، وهو كيفية حصوله على الدخل، وكيفية استخدامه له.

تعريف "روبين"Robbins : هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان إزاء حاجاته المتعددة ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة او بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعالقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات عديدة."

وقد أشار سامو يلسون Samuelsson إلى أن علم الاقتصاد وهو "العلم الذي يتعلق بدراسة عملية الإنتاج والتبادل بين الأفراد، وبدراسة تطورات مستويات الأسعار والتشغيل والإنتاج، وبدراسة مصادر الثروة وتوزيعها والاستثمار وأسعار الفائدة، وكيفية تنظيم العالقات الاقتصادية بين الأفراد والدول .

[1] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، - 2012 ، ص. 158

فلو ضممنا التعريفات السابقة بعضها إلى بعض يمكن من خلالها أن نقول بأن علم الاقتصاد هو: علم اجتماعي، موضوعه الإنسان ذو الإرادة، ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة؛ بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة.

كما يمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه.

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة فهو «علم تسيير الموارد النادرة" لأنه يشرح ويحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة ولا نهائية.

خصائص علم الاقتصاد: يتميز علم الاقتصاد بخصائص كثيرة جعلته يأخذ مكانة هامة ضمن العلوم الأخرى.يمكن ذكرها فيما يلي:

العمومية: تشير إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية من حيث اتصافها بالزمانية والمكانية بمعنى أنها كانت متواجدة بمختلف الأزمان قديما وحديثا وبجميع الأماكن إذ أنها لا تختص بمكان دون آخر.

الديمومة: بمعنى أنها مشكلة دائمة وأبدية تظهر بجميع العصور والأزمنة حيث كان الإنسان منذ قديم الزمان يتعرض للمشكلات الاقتصادية ويواجهها والآن تعاني منها المجتمعات المعاصرة وسوف تعاني منها المجتمعات في المستقبل أيضا.

الاختـيار: من الطبيعي أو المتوقع تعرض البشر للمشكلة الاقتصادية باستمرار وذلك لأن الموارد الاقتصادية غير متجددة، فهي محدودة ولا تتعادل مع الاحتياجات الإنسانية فطالما سوف تكون الحاجات البشرية ومتطلباتهم تفوق الموارد المتاحة بشكل ملحوظ.

الندرة النسبية: حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة فلا بد إذن من الاختيار والتضحية.[1]

2/1- تعريف النظام الاقتصادي و مكوناته.

- **النظام الاقتصادي** Economic System هو: مجموعة العلاقات الاقتصادية

والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه. وعرّف "**أنتونيلي** Antonelli "النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان[(2)].

و يعرف "**صومبارات** Sombart " النظام الاقتصادي بأنه: المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية[(3)]:

1- **<u>الروحية</u>**: أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية (كأن يكون الاقتصاد في سبيل السيطرة و الحرب، أو في سبيل الكسب الآني و السريع أو في سبيل تطبيق مبدأ من مبادئ المثالية...إلخ).

[1] سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، - 2002 ، ص.21

[2] محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، - 2008 ،35

[3] أنطوان أيوب، التحليل الاقتصادي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب :1967، ص: 53.

2- **الشكل**: و هو مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و القانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية (نظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).

3- **الماهية**: و هي مجموعة الوسائل و الطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة و الصناعة و التجارة (الآلة اليدوية، الميكانيكية، التكنولوجية الصناعية...)

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد "**صومبارات**" أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج[1].

و هناك من يذهب في تحديد معنى النظام الاقتصادي إلى تعريفه من خلال ثلاثة عناصر أساسية: المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية. هذه العناصر الثلاثة تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي، و لا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي أصلا. فبدون العلاقات الإنتاجية ليس من المتصور إمكانية تطبيق مذهب فكري معين، غير أن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية، و العلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، كما أنه لا يعني حتمية أو إمكانية تطبيق المذهب الفكري[2].

و بناء على هذا، فإنه يتم داخل كل نظام اقتصادي يشتمل هذه العناصر الثلاثة التعامل مع كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالندرة في عناصر الإنتاج، وتعدد الحاجات والرغبات. إذ يعتمد حل المشكلة الاقتصادية في الإجابة عن السؤالين المحوريين التاليين:

1- كيف تحدد لنا الخيارات في نهاية المطاف ماذا ننتج ؟ و كيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟

[1] جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدرواشة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص 19.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007، ص: 25.

2- متى تكون الخيارات التي تسعى لتحقيق المصلحة الفردية تعزز أيضا من المصلحة الجماعية؟ (أي: كيف يمكن التوفيق ما بين المصلحتين الفردية و الجماعية ؟)

- ماذا ننتج ؟ What to produce (الأنواع والكميات التي يجب إنتاجها): أي تكوين سلم التفضيل الجماعي، ونعني به ترتيب الاحتياجات الإنسانية حسب أولوياتها في الإشباع والتوفيق بين المتعارض منها، فطالما أن الموارد الاقتصادية لا تكفي لإشباع كل الاحتياجات فعلي المجتمع المفاضلة. وذلك حسب توافر الموارد من أجل إشباع أقصي الاحتياجات والرغبات.
- كيف ننتج ؟ How to produce (ما الأساليب والطرق المستخدمة في الإنتاج): إذا كانت المشكلة الاقتصادية ناتجة عن عدم كفاية (ندرة) الموارد الاقتصادية فلا بد من إيجاد وسيلة معينة لاختيار أفضل الطرق التي تستخدم بها هذه الموارد في إنتاج ما يشبع احتياجات الإنسان. لذلك ينظم الإنتاج ليحقق أقصي إشباع ممكن عن طريق استخدام العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية واستخدام هذه العناصر إما أن يكون عبر الاستخدام المكثف للعمالة مع قليل من الآلات والمعدات (رأس المال) أو باستخدام مكثف لرأس المال مع قليل من العمالة. وسيكون الخيار محكوماً بالتقدم التكنولوجي، ووجود وفرة من هذا العامل أو ذاك.
- لمن ننتج : For whom to produce : لا بد أن يكون هناك نظام لتوزيع الإنتاج في المجتمع، فالمشكلة ليست فقط في : ماذا وكيف ننتج السلع والخدمات المختلفة لإشباع احتياجات الإنسان، ولكن أيضاً لا بد من طريقة يتم بها توزيع الإنتاج بما يضمن تحقيق إشباع احتياجات المجتمع، وعملية التوزيع هذه تختلف من مجتمع لأخر فمثلاً بعض المجتمعات

ترى بأن الحكومة هي المخولة بتوزيع هذا الإنتاج، في حين تري مجتمعات أخري أن الحكومة يجب أن لا تتدخل في ذلك، بل يترك هذا التوزيع للسوق ليحدده.

- في سياق الأسئلة أعلاه، أي ونحن نسعى لتحديد نوع الإنتاج، و كيفية إنتاجه و لمصلحة من هذا الإنتاج، تطرح أسئلة أخرى نفسها. فمثلا: هل نحن ننتج الأشياء الصحيحة و بالكميات الصحيحة ؟ هل نستخدم عوامل الإنتاج لدينا على أفضل وجه؟ و هل تذهب السلع والخدمات إلى أولئك الذين يستفيدون أكثر من غيرهم ؟. إجابة على هذه التساؤلات، تظهر خمسة مواضيع للمناقشة يتضح من خلالها التعارض الذي قد يحدث ما بين المصلحة الذاتية والمصلحة الاجتماعية، وهي : العولمة، اقتصاد عصر المعلومات، ظاهرة الاحتباس الحراري، استنزاف الموارد الطبيعية، و عدم الاستقرار الاقتصادي.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات. ولقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه".

فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي.

مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. فمما لا شك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف طويلاً "بالاقتصاد السياسي".

كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع اقتصادية؛ كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ :

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا، فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم التاريخ وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم.

إن عالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد، وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي، وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية. كما أن الأبحاث التاريخية تقدم

خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية.

إن من العسير أن نفهم أسباب ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في اسبانيا وأوروبا عامة إذا جهلنا واقعة اكتشاف أمريكا واكتشاف مناجم الذهب فيها. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين.

فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء:

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية. ويعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك. ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics). وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. والباحث الاقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته. لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات؛ بين الأفراد والجماعات، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

يرى الكلاسيكيون أنه لا علاقة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق. حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد لديهم يمثل دراسة ما هو كائن، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية الحكم عليها. والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يبحث علم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية. ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد. وهنا يجب أن نوضح علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان؛ حيث يصف علم السكان أوضاع السكان المختلفة (توزيع السكان، الحجم، النمو، المواليد، الوفيات، الهجرة) وينشر معلومات هامة وكبيرة تهم الباحث والمخطط الاقتصادي الذي يسعى لدراسة المجتمع وبحث قدراته واحتياجاته ويؤثر علم الاقتصاد على السكان من خلال معالجة متطلبات السكان وتنظيم نشاطاتهم الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

النظريات العلمية ومنها النظريات الاقتصادية لا تكون صحيحة إلاّ إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف يستعمل المعطيات والمقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة. فإذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو اجتماعية، لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية. ولهذا يجب أن تكون الفرضيات منطقية ومبنية على حقائق، بحيث يمكن البناء عليها لاستخلاص أفكار جديدة وتحقيق أقصى منفعة بأقل مجهود، ويعتبر هذا في الحقيقة جوهر علم الاقتصاد.

المحاضرة رقم 02: المشكلة الاقتصادية وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها (عدم قدرة المجتمع على اشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج)[1] اما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها. أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية.[(2)]

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity. للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت احجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.[(3)] وتعرف المشكلة الاقتصادية بئنها (عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية)[4]

ونختار تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة. مما يدفعه إلى الاختيار. فهذا التعريف الذي يحتوي على كل أركان المشكلة الاقتصادية. وهي ندرة الموارد ولانهائية الحاجات والاختيار.

نظرة موجزة عن المشكلة الاقتصادية:

[1] - السريتي .د السيد محمد . مبادئ الاقتصاد الجزئي ص30. الدار الجامعية ط1، 2004.
[2] - محمد.د. محمود يونس. أساسيات علم الاقتصاد ص39. الدار الجامعية -1985
[3] - عبد الرحمن. د. اسماعيل مفاهيم ونظم اقتصادية ص32. عمان، دار وائل 2005.
[4] - سليمان، د. يعقوب مبادئ الاقتصاد الجزئي 1999 ط1 دار المسيرة ص40

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى اشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى. وإشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات فحاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الإنسان كالغذاء اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة. كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور السابقة أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى [1].

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمعٍ لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر. محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات. وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي. يقول الدكتور جيمس جوار تيني:(كما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في أنتاج السلع محدودة فأن السلع والخدمات تعتبر محدودة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فأن رغبات الإنسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع. وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسين في علم الاقتصاد وهما الندرة والاختيار). يمكن أن نوضح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال الرسم كما يلي.

[1]- داوود.د ابراهيم محاضرات في الاقتصاد الجزئي ص9، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.

المشكلة الاقتصادية

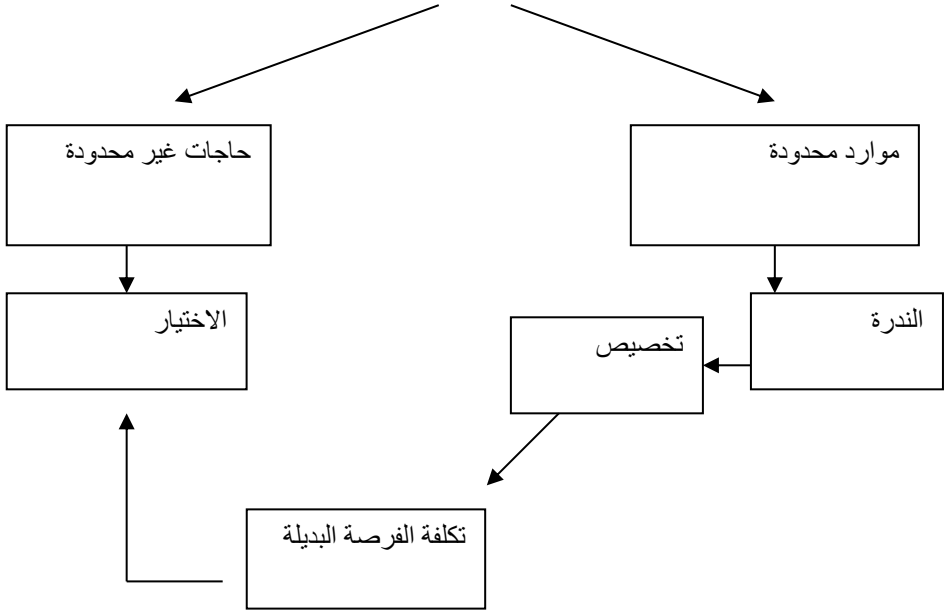

المطلب الثاني: خصائص المشكلة الاقتصادية

تتميّز المُشكلة الاقتصاديّة بصفتها أساساً من أُسس علم الاقتصاد بمجموعةٍ من الخصائص، وهي:

العموميّة: هي طبيعة المشكلة الاقتصاديّة التي تتصف بأنّها مشكلة مكانيّة وزمانيّة؛ أي موجودة قديماً وحديثاً وتمتدّ في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط.

الديمومة: أي إنّها مُشكلة أبديّة ودائمة تظهر في كافّة الأزمنة والعصور؛ فالإنسانُ منذُ القِدم يُواجه مشكلة اقتصاديّة تُعاني منها المُجتمعات الحديثة، وتواجهها المُجتمعات الأحدث في المُستقبل.

النُدرة النسبيّة: هي نقص أو عدم كِفاية المعروض من الموارد إذ إنّ الموارد محدودة بطبيعتها ولها استخداماتٌ متنوّعة، ونتيجةً لذلك يترتّب على الأفراد الاختيارُ بينها.

مشكلة الاختيار: هي مَحدوديّة الموارد الاقتصاديّة التي تُقابلها عَدم المحدوديّة في الحاجات البشريّة؛ حيث تظلّ حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة. **التضحية:** هي تخلّي الأفرادِ عن حاجات خاصّة بهم من أجل إشباع حاجات أُخرى ذات أهميّة بالنسبة لهم، وتَعتمد على المُفاضلة والمُقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثمّ ترتيب أولوّياتها بالنسبة لكلّ فرد من أجل تَخصيصه للمَوارد المُناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصّة به.

المطلب الثالث: أسباب المشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: الندرة النسبية

تعتبر الندرة النسبية من عناصر الإنتاج أحد أهم خصائص المشكلة الاقتصادية، وينبغي التمييز بين الندرة بالمعنى المطلق وبين الندرة بمعناها النسبي. مثال ذلك أن معدن الأورانيوم نادر، أي بمعنى توجد منه كميات قليلة في العالم، وهذا يمثل الندرة بالمعنى المطلق. أما الندرة بمعناها النسبي، فإنها تعبر عن العالقة بين الرغبات الإنسانية المتعددة والمتجددة ووسائل إشباع هذه الرغبات، وأن هذه الوسائل هي الموارد المختلفة التي تسهم في إنتاج أية سلعة تشبع رغبة إنسانية معينة، حيث توجد بكميات محدودة في المجتمع. وبذلك فإن ندرة السلع ترجع إلى ندرة الموارد الاقتصادية التي تساهم في صنع هذه السلعة .وتتباين ندرة الموارد الاقتصادية من مجتمع إلى آخر كما أنها تتباين من مرحلة تنموية إلى نادرا في مجتمع مقارنة بكثافة سكان ذلك المجتمع (الأرض الزراعية في الهند) أخرى فيكون وال يعد نادرا في مجتمع آخر وفق المعيار كالأرض الزراعية في أستراليا فضال عن الموارد الاقتصادية الأخرى كالموارد البشرية أو الرأسمالية. وهكذا نجد أن التباين في مسألة الندرة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة اقتصادية إلى أخرى. ومن أسباب المشكلة الاقتصادية

1-عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية

2- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنساني، وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما تعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تنتهيا السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد

3-قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب

4- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج

الفرع الثاني: لا نهائية الحاج

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان ال متناهية وغير محدودة. فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشيع رغبة تنور في نفسه رغبات أخرى تعرف الحاجة بأنها:(شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضى، أو اللم المار الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها). ورغم تعدد معاني الحاجة فأنها تدل دائما على حالة نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف عن الحاجة في الاقتصاد. فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد، هو وسيلة اشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كان موضوع الحاجة مالا أي نادرا بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية أما اهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي :

1-القابلية للتعدد: فالحاجات الإنسانية في صل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعا لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وهي كثيرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق اشباعها. وهذه الحاجات ال حد لها. مع العلم أن الكماليات تدخل في المفهوم الاقتصادي لكلمة حاجة

2- القابلية للإشباع: فكل حاجة قابلة للإشباع، لذلك فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الاشباع. ومعنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقدارا من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة .وترد قابلية الحاجة للإشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة ولكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف

3-القابلية للاستبدال: وهذا يعني امكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة سلعة بسلعة أخرى. ولهذا العامل قيمة كبرى في الحياة الاقتصادية إذ به يحد من سلطان التمادي في ارتفاع السعار من قبل المحتكر، مثال في رفع ثمن السلعة التي يحتكرها إلى ما ال نهاية من قبل المحتكر .

الفرع الثالث: الاختيار

تمثل الخاصية الثالثة للمشكلة الاقتصادية في توزيع الموارد الاقتصادية بين الحاجات والرغبات المتعددة تعد مسألة في غاية الصعوبة في ضوء القيود السائدة، فيجب أن نحدد أي مؤقتا. الرغبات يتطلب إشباعها وأي منها يضحي بها ويتخلى عن إشباعها ولو في اللحظة التي تدرك منها أننا ضحينا بسلعة ذات قيمة في نظرنا للحصول على سلعة أخرى نكون قد وصلنا لفهم المعنى الاقتصادي للتكلفة وعندما نقوم بعمل الخيارات في مواجهة مشكلة الندرة نتحمل تكاليف الفرصة البديلة وتكون التكاليف الحقيقية للسلعة المختارة عبارة عن قيمة السلعة التي قمنا بالتضحية بها لذا يستلزم أن تكون قيمة السلعة المختارة بالنسبة لنا أعلى من قيمة السلعة المضحى بها حتى نستطيع أن نقول إننا في وضع أفضل .لكن ماذا يحدد قيمة السلعة في منظورنا؟

بالتأكيد ان القيمة لا تتحدد بكميات السلعة التي نضحي بها. في الحقيقة اننا نقوم بتقييم السلع بمقدار الشباع الذي نحصل عليه من استهلاكها وبالتأكيد يكون للمقدار الذي نمتلكه من سلعة ما أثر

كبير على رغبتنا في الحصول على المزيد منها فالاختيار قائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن اشباعها .

المبحث الثاني: الأنظمة الاقتصادية وحلولها للمشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي ومعالجته للمشكلة الاقتصادية:

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ظهر في القرن السادس عشر بأوروبا، وقد تدرج في التطور من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية إلى الرأسمالية الاحتكارية، وأخيرا مرحلة الاستعمار الجديد، وقد انتقل مركزه الأساسي من أوروبا وعلى رأسها إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليشمل اليوم أمريكا الشمالية، شمال غرب أوروبا، اليابان، بل جل الدول. لقد بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو كبير في أوروبا مع تفجر الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر، التي تعني التوسع الصناعي، ووصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد الوطني وبناء الأساس الصناعي المتمثل في الصناعات الإنتاجية الأساسية.

من بين التعاريف المتعلقة بالنظام الرأسمالي ما يلي :

عرفها الاقتصادي "موريس دوب": " الرأسمالية هي نظام المشروع الفردي الخاص الذي تسوده المنافسة التامة وفق المقولة المعروفة لآدم سميث – دعه يعمل دعه يمر".

عرفها الاقتصادي "ارث سيسيل بيغو": " الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع وبيعها لتحقيق الربح"

عرفها الاقتصادي "ماركسي": الرأسمالية تقوم على الاستغلال والاحتكار وهي تحد من كرامة الإنسان وحريته ونتيجة ذلك نجد فئتين، فئة الرأسماليين الذين يملكون كل شيء، وفئة العمال الذين لا يملكون إلا جهدهم وهو ما يفسر الصراع الموجود بينهما".

.الفرع الثاني: علاج المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

يرى النظام الرأسمالي أن سبب المشكلة الاقتصادية هو محدودية الموارد وقلة العوامل الإنتاجية، ووجود رغبات إنسانية غير محدودة وأهم ما يميز هذا النظام هو الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج على اختلاف أنواعها. وعدم التدخل الحكومي المباشر من جهة ودافع الربح لدى الأفراد من جهة ثانية .والاعتماد على جهاز الثمن. أما اهم القواعد التي يستخدمها الاقتصاد الرأسمالي في عالج المشكلة الاقتصادية فهي :*الحرية الاقتصادية: وهي تعتبر اهم دعائم النظام الرأسمالي وبهذا فقد ضمن النظام الرأسمالي حرية الاستهلاك كما ضمن حرية الاستغلال فلكل شخص الحرية في أنفاق ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته. وهو الذي يختار نوع السلع التي يستهلكها .

*الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن: يحاول النظام الرأسمالي حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن. ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق. (العرض والطلب) المنتج يقدم سلعة أو خدمة بهدف الحصول على الربح والمستهلك يحصل على السلعة بغرض تحقيق الاشباع. وبذلك تتحقق مصالح الطرفين. لذلك فجهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر وسيلة لحل المشكلة الاقتصادية من خلال ما يل:

- جهاز الثمن يختار السلع التي تنتج. ونوع المنتجات أي تخصيص الموارد الإنتاجية في أنتاج السلع والخدمات الكثر الحاحا.

- وجهاز الثمن يراقب اختيار الطرق الفنية للإنتاج، وطرق تنظيم الإنتاج، وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الاكثر كفاية أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة.
- كما أن جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية، إذا كأن الحجم صغير أو كبير.

المطلب الثاني: النظام الاشتراكي وحله للمشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف النظام الاشتراكي

النظام الاشتراكي هو نضام فكري قائم على وضع مجموعة من المبادئ والقواعد التي تسيطر على السياسة والاقتصاد في دولة ما وأيضا يعرف النظام الاشتراكي بأنه عبارة عن نوع من أنواع الفلسفة الفكرية التي تهتم بصياغة نظام يتحكم بالعوامل الاقتصادية و السياسية الخاصة بالدولة من خلال الاعتماد على تطبيق فلسفة معينة تربط بين النظام السياسة و النظام الاقتصادي بعلاقة تكاملية تهدف الى جعل ملكية والسائل الإنتاجية والموارد الاقتصادية ملكية عامة لجميع الأفراد في المجتمع و الدين يتشاركون في التحكم بها كل على حسب دوره ومن هنا جاء ما سمي بالاشتراكية للدلالة على تعزيز دور المشاركة بين الأفراد.

الفرع الثاني: حلول المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

بالنسبة للنظام الاشتراكي تحدث المشكلة الاقتصادية بسبب انعدام العدالة والكفاءة في عمليات توزيع الإنتاج فقد ضهر النظام الاشتراكي كردة فعل على سلبيات التي نتجت عن النظام الرأسمالي لذالك في ضل النظام الاشتراكي تلعب الحكومة دورا هاما في صنع القرارات من خلال التعهد بالتخطيط والمراقبة والتنظيم لجميع الأنشطة الاقتصادية الكبرى لحل المشكلة الاقتصادية ويتم صياغة وتفيد جميع السياسات الاقتصادية الرئيسية من قبل جهاز التخطيط المركزي.

يستخدم النظام الاشتراكي طريقة نضام الأسعار الخاضع للرقابة أو تدخل الدولة كحل للمشكلة الاقتصادية ودالك من خلال اتخاد سلطة التخطيط المركزية القرار بالنسبة لطبيعة السلع و الخدمات التي سيتم انتاجها حسب الموارد المتاحة وأولوية الدولة ويتم تخصيص الموارد بحجم أكبر للسلعة الأساسية للدولة ومن أهداف النظام الاشتراكي تحقيق النمو و المساواة و واستقرار السعار في الدولة وتحقق أهدافها من خلال تنفيد الحكومة للسياسات المالية مثل السياسة الضريبية وسياسة الانفاق وسياسة الدين العام السياسة العجز ويتم تحديد طرق الإنتاج أو تقنيات الإنتاج واختيارها من قبل سلطة التخطيط المركزية من خلال اتخادها القرار في ما اذا كان سيتم استخدام تقنية العمالة المكثف أو تقنية رأس المال المكثف للإنتاج. وعند تحديد الطريقة المناسبة للإنتاج تؤخذ ظروف الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد بعين الاعتبار ويلاحظ أنه في ضل النظام تهدف كل حكومة الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أعمالها وامتلاكها لجميع الموارد الاقتصادية ويمكن للناس العمل بأجور تنظمها الحكومة حسب كفاءة العمل ويحدد الدخل المكتسب الإجمالي الطلب في الاقتصاد مما يساعد الحكومة في تقييم الطلب على السلع والخدمات من قبل فئات الدخل المختلفة.

المطلب الثالث: النظام الإسلامي وحلوله للمشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي

هو مجموعة من الأحكام والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في مجتمع المسلم –كما سبق أن طبق على امتداد التاريخ الإسلامي – لحل مشكلة الاقتصادية في نواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الذروة وتملكها والتصرف فيها. فقد

جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة وقد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بدقة والتزم بها الخلفاء الراشدون.

الفرع الثاني: حل المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

يرى النظام الإسلامي ان سبب المشكلة الاقتصادية هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما عبرة عنه الأية الكريمة بقوله تعالى:(وان تعدو نعم الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار) اية 34 سورة إبراهيم وسبب الثاني للمشكلة اثره الأغنياء وسوء توزيع للملكية الخاصة بذاتها حيث عبرة عنه الأية الكريمة: (واذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين أمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه ان أنتم الا في ضلال مبين) اية 47 سورة يس وقد وضع الإسلام ضوابط تحدد نمط الاستهلاك في ظل المنظور الاقتصادي الإسلامي فوجه الى أن يكون في الطيب والمباح وأن يشبع حاجة حقيقية وأن يتم سد حاجات المعوزين من خلال الزكاة والصدقات وغيرها مما يساعد على الرفاهية الاجتماعية وفي الوقة نفسه يساهم بشكل كبير في تخصيص الموارد و المحافظة عليها وبالتالي الوصول لحل المشكلة الاقتصادية.

المحاضرة 03 : النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

المطلب الأول :أنواع الأنشطة الاقتصادية : من أجل تلبية الحاجيات الانسانية المتعددة والمستجدة باستمرار يحتاج الى استهلاك بعض الموارد ولكن ذالك الاستهلاك لن يتم دون استخراجها من الطبيعة ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك وتلك هي عملية اللانتاج كما أنه لايستطيع بأن ينتج بمفرده كل شيئ لذالك هو مطالب بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى ’وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بأربع عمليات :

1. **الانتاج :** عملية اقتصادية هدفها تحويل الموارد الطبيعية ’الموارد الأولية أو مواضيع العمل بواسطة وسائل عمل من أجل تحقيق قيم استعمالية تلبي الحاجيات الفردية والجماعية للمجتمع. ويمكننا تحديد ابسط تعريف للانتاج على أنه المزيج بين عناصر الانتاج الثلاثية المتمثلة في الموارد الأولية (مصدرها المواد الخام) ’ العمل وأدوات العمل من أجل تحقيق منتجات تلبي الحاجيات المتزايدة للانسان ’ومن أجل تحقيق ذالك يعتمد على أهم عوامل الانتاج تتمثل في العامل الطبيعي , العامل البشري , عامل رأس المال , عامل التنظيم والتكنولوجيا .

عناصر الانتاج :

- **المواد الخام:** كل المواد الموجودة في الطبيعة والتي لم يلمسها البشر وبمجرد
- **المادة الأولية:** هي المادة الخام التي طرأ عليها تغير من طرف الانسان
- **العمل:** وهو الجهد العضلي و الفكري المنفق في الانتاج ’ الواعي والهادف .العمل ليس عنصرا متجانس بل يختلف من مهنة الى أخرى ’كذالك يختلف داخل المهنة الواحدة وينقسم الى:
  - أعمال يدوية (travail manuel): تعتمد على الجهد العضلي الى حد كبير
  - أعمال ذهنية (travail mental): تعتمد على المعرفة

- **أدواة العمل:** كل شيئ يستعملها الانسان امتدادا لجهده العضلي والفكري لقيامه بالإنتاج (آلات ’معدات ’تجهيزات الانتاج...الخ)

عوامل الانتاج:

عامل رأس المال: هو مجموعة من المعدات والأدوات و المواد والمنشآت القاعدية وممختلف المركبات الواجب تنسيقها والحصول على منتوج قابل للاستهلاك ’وهو تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الانسان) من أجل القيام بعملية الانتاج واستعمل الانسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري والثقافي والفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني والتكنولوجي للمجتمع .وهو كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحوي ولكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا :الطرقات والسدود والمباني.....الخ فهو مجموعة غير متجانسة من آلات ومعدات والأجهزة المصنوعة التي تساعد على زيادة الانتاج وخلف مزيد من السلع والخدمات.

اذن فرأس المال هو مجموعة غير متجانسة من الآلات و المعدات التي تساعد في عملية الانتاج وتزيد من حجمه يدلا من أن يقوم الانسان بانتاج سلع وخدمات مباشرة يقوم بانتاج سلع وسيطة وآلات ويستمد رأس المال قيمته من خلال قدرته على زيادة الانتاج في المستقبل و لذاك يمكن أن نقول أن رأس المال يدخل فكرة الزمن في النشاط الاقتصادي كما أدخلت الطبيعة فكرة المكان في النشاط الاقتصادي أيضا

اشكال رأس المال:

-**رأس المال نقدي :** هو عمل فئة من الرأس ماليين نجمع وبيع االنقود محققتين أرباحا وهي الفرق بين اعادة البيع والشراء

-**رأس مال تجاري :** هو عمل فئة من الرأس ماليين على شراء ثم بيع سلع وبضائع على حالها وبالتالي تحقيق أراح

-**رأس مال انتاجي :** وهو عمل فئة من الرأسماليين في حفر الانتاج بشراء موارد أولية ثم ادخال تحويل عليها للحصول على منتوج يباع في الأسواق وبالتالي الحصول على ربح وهو الفرق بين الايرادات والمصاريف

دالة الإنتاج :دالة الإنتاج هي العملية الحسابية التي ينشئ بها عدد المدخلات عددًا من المخرجات بمعنى آخر يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات، إذن ما المقدار الذي يمكن إنتاجه من عدد المدخلاتx . وهناك أربعة عوامل رئيسية للإنتاج الأرض والعمل ورأس المال وريادة الأعمال، فيما يتعلق بوظيفة الإنتاج عادة ما يتم تضمين هذه العوامل في المدخلات التي تخلق عدد x من المخرجات، وسيعتمد عددها على وظيفة الإنتاج التي ستختلف من منتج لآخر.

أنواع دوال الانتاج :

دالة الانتاج كوب دوجلاس : دالة الانتاج كوب دوغلاس هي التي قدمها خبراء الاقتصاد الأمريكي، تشارلز كوب وبولس،H Douglas يدرس العلاقة بين المدخلات والمخرجات. فهي ذلك النوع من دالة الإنتاج حيث يمكن استبدال أحد المدخلات بآخرين إلى حد محدود، على سبيل المثال يمكن استخدام رأس المال والعمل كبديل لبعضهما البعض ولكن على نطاق محدود فقط، يمكن التعبير عن وظيفة إنتاج Cobb Douglas على النحو التالي:

$$Q = AKa\ Lb$$

حيث:

A = ثابت موجب

كسور موجبة = bو a

b = 1 – a

دالة الانتاج Leontief : دالة الإنتاج Leontief التي طورهاW. Wassily Leontif ، تستخدم نسبة ثابتة من المدخلات التي ليس لها إمكانية الاستبدال فيما بينها. اد إنه يعني أنه إذا كانت نسبة المدخلات والمخرجات مستقلة عن حجم الإنتاج فهناك وظيفة إنتاجLeontief ، ويفترض التكامل الصارم لعوامل الإنتاج، تسمى أيضًا وظيفة إنتاج Leontief كوظيفة إنتاج بنسب ثابتة. يمكن التعبير عن وظيفة الإنتاج هذه على النحو التالي:

$$q = \min (z1/a, z2/b)$$

حيث :

كمية المخرجات المنتجة = q

الكمية المستخدمة من المدخلات 1 = = z1

الكمية المستخدمة من المدخلات 1 = z2

ثوابت = b و a

يشير الحد الأدنى إلى أن الناتج الإجمالي يعتمد على أصغر النسبتين .

المعامِلات a و b هي متطلبات الإدخال الثابتة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات، هذا يعني أنه إذا أردنا إنتاج وحدات q من الإنتاج فإننا نحتاج إلى وحدات aq من رأس المال (z 1) ووحدات bq من العمالة z 2) (. أو يمكننا أن نقول رياضيًا أن aq = z 1 يمثل متطلبات رأس المال ويمثل aq = z 2 متطلبات العمل.

لذلك ، a / b = 1 z / 1 z، أي أن هناك نسبة ثابتة معينة من رأس المال والعمالة المطلوبة لإنتاج الناتج، هذا إذا قمنا بزيادة أحد العوامل دون زيادة العامل الآخر بشكل متناسب فلن تكون هناك زيادة في الإنتاج.

دالة الإنتاج CES : CESت عني استبدال المرونة الثابت، تعرض وظيفة الإنتاج CES تغييرًا ثابتًا ناتجًا عن الناتج بسبب التغيير في مدخلات الإنتاج.يتم التعبير عنها على النحو التالي:

$$Q = A\,[AK^{-\beta} + (1-أ)\,L^{-\beta}]^{-1/\beta}$$

CES لديها درجة التجانس 1 مما يعني أن الناتج سوف يزداد مع زيادة المدخلات، مثلا زاد العمل ورأس المال بعامل ثابت م.

$$Q' = A\,[a\,(mK)^{-} + (1-a)\,(mL)^{-}]^{-1/\beta}$$

$$Q' = A\,[m^{-\beta}\{aK^{-\beta} + (1-a)\,L^{-\beta}\}]^{-1/\beta}$$

$$Q' = (m^{-\beta})^{-1/\beta}.A\,[aK^{-\beta} + (1\text{-}a)\,L^{-\beta}]^{-1/\beta}$$

لأن ، $Q = A\,[aK^{-\beta} + (1\text{-}a)\,L^{-\beta}]^{-1/\beta}$

لذلك ، $Q' = mQ$ هذا يعني أن وظيفة إنتاج CES متجانسة مع الدرجة الأولى.

مراحل الإنتاج :من خلال ما سبق يمكن تحديدي ثالث مناطق للإنتاج:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ هذه المنطقة ببداية عملية الإنتاج أين يكون الإنتاج الحدي أكبر من الإنتاج المتوسط والى غاية تساويهما)عندما يكون الإنتاج المتوسط أعظمي

- **المرحلة الثانية:** تبدأ من نهاية المنطقة الأولى، أي ببلوغ الإنتاج المتوسط أقصى قيمة له إلى أن ينعدم الإنتاج الحدي
- **المرحلة الثالثة:** تبدأ من نهاية المرحلة الثانية وتشمل كل القيم السالبة للإنتاج الحدي .

بالنظر إلى مميزات كل مرحلة من مراحل الإنتاج السابقة، فإن المنتج العقلاني عليه أن يستثني المرحلتين الأولى والثالثة، ويستقر إنتاجه في المرحلة الثانية والتي تعتبر المرحلة الاقتصادية بالنسبة للمنتج باعتبارها المرحلة التي تحقق المزج الأمثل بين عنصر الإنتاج الثابت والمتغير، كما أنه على المنتج خلال هذه المرحلة أن يحدد عدد العمال اللازم للمشروع بالمقارنة بين التكلفة الحدية للعمل والإنتاجية الحدية للعمل، وبذلك فإن حجم العمل اللازم للمشروح يتحدد بتساويهما .

- **قانون تناقص الغلة** :عندما نرفع كمية أحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية مع تثبيت العناصر الأخرى ، توجد نقطة بعدها يتزايد الإنتاج بمعدل متناقص ثم يبدأ بالتناقص فعال إلى نهاية العملية الإنتاجية، ويبدأ مفعول قانون تناقص الغلة من نقطة الانعطاف أي عندما يكون الإنتاج الحدي في أقصى قيمة له.

الاستثمار: يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال ’فتعريفها أخد من طرف الاقتصادين الماليين في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 حيث نشأت من خلال عدة مفاهيم :

-**حسب بيار درنيي** : الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نحصل على أرباح

-**حسب بيار مارس** : الاستثماريشير في نفس الوقت الى ملكية بحد ذاتها ونتيجة لهذه العملية فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.

-**حسب كينز** : الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت والتداول

يمكن تعريف الاستثمار بانة : (إستخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقة الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات السلع والخدمات و المحافظة علي الطاقة الانتاجية الناتجة وتجديدها. ومن التعريف السابق نلاحظ ان الاستثمار كمتغير اقتصادي كلي لا يقتصر علي طاقات انتاجية لإقامة المشروعات الجديدة او التوسع في المشروعات القائمة ، بغرض زيادة طاقتها الإنتاجية ، بل ينسحب ايضآ الي تكوين الاستثمار بغرض المحافظة علي الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة أو تجديد هذه الطاقات.

مما سبق يمكننا القول بأن الاستثمار يقوم على التضحية باشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذالك أملا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل .ويمكن أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناه أو منتجة لفرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طول فترة وجودها كأدوات انتاج

أهمية الاستثمار :

للاستثمار دورآ في تحريك جمود النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك الى استراتيجية الاستثمار التي لها ابعاد اقتصادية على المدى الطويل ، اهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة وله اهمية في استغلال المصادر العامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط فقد ساهمة الاستثمارات في الوصول الى مستوى معيشي مرتفع في الدول المتقدمة وفي عدد من الدول النامية فالاستثمار يخلق اساسيات التنمية والاستثمار يؤثر في التنمية كذلك يوثر على مراحل الانتاج الاخرى . ويكتسب الاستثمار اهمية نسبية اكثر من المتغيرات الاخرى في النشاط الاقتصادي فهو يشكل عنصرا من عناصر الطلب الكلي مما يعني انه من

المحددات الاساسية لمستوى الدخل فهو يلعب دورآ مزدوجا في الحياة الاقتصادية لأنه يؤثر في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وهذا يجعل منه وسيلة تلجا اليها كثرا للتأثير في مختلف الجوانب الاقتصادية, كما يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية :

- يهدف الاستثمار الى خلق مناصب شغل وبالالي يؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية
- يوغر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق انتاج لمنتجات ثم الاعتماد على تصديرها
- النموبالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد والذي بدوره يؤدي الى توسيع الطاقة الانتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فرق الانتاج وتوسيع مكانتها في السوق

الادخار:الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الافراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية

أ)- أهداف الادخار:

تتمثل أهداف الادخار في ما يلي :

- تحقيق المزيد من الانماء في مختلف المجالات التنمية حيث يختلف الاستثمار الجديد ويأدي الى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي
- السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة الى الاستثمار
- الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات

ب)-أنواع الادخار: يمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث الى قسمين : الادخار الاختياري والادخار الاجباري

-**الادخار الاختياري** : هو الادخار الحدي الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لارادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين :وضع اقدامه على انفاق دخله ووضع امساكه عن هذا الانفاق

-**الادخار الاجباري** : هو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضات قانونية ولقرارات حكومية أو قرارات الشركات .وقد انتشر الادخار الاجباري في الاقتصاد الحديث

ج)-دور الادخار في النشاط الاقتصادي:

تستعمل معظم الدول المدخرات الوطنية لأنها تدخرها في:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية
- الحد من الانفاق الاستهلاكي للأفراد مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتقييم الأمر الذي ساعد الدول في الحصول القطاع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستمرار الذي يعود بالنفع العام من جهة .وتقليص السلع المستوردة من جهة أخرى
- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفيرالمزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة انفاقهم وذالك يساعد على زيادة انتاج السلع والخدمات بدلا من استردادها اي يقلل من نسبة الواردات

الاستهلاك: هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضا المحرك وذالك بتأثيره الديناميكي على الانتاج. وكما هو معروف فان العائلات تستعمل دخلها لاشباع حاجاتها من السلع والخدمات .غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرة فقط على العائلات ولكن على كل الأعوان الاقتصادين يقومون بها وانما الاختلاف هو في الهدف ونوع الاستهلاك المباشر مثلا :الفرد يستعمل سيارته من أجل التنقل والمؤسسة تستعمل شاحنتها من أجل نقل السلع ويعرف الاستهلاك بأنه ذالك الجزء من الدخل الذي يستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو اشباع حاجات معينة

ويقصد بالاستهلاك كل ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يساهم في حقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة للادخار مادام الدخل يوجه الادخار والاستهلاك

أ)- أنواع الاستهلاك :

يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك اذي يقوم به الأنواع الاقتصادين بالنظر الى معايير منها الغاية من الاستهلاك (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط) طبيعة السلع والخدمات المستهلكة (استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) وأخيرا الطريقة التي بها يتم الاستهلاك من طرف الأفراد (استهلاك فردي واستهلاك جماعي)(3)

5)-المبادلة:

وهي العملية الثانية بعد الانتاج لأن الانسان لايستطيع القيام بكل مهام الانتاج بل يقوم بتبادل المنتجات بين المستهلكين وتكون اما عن طريق مبادلة سلعة بسلعة أخرى وتسمى مقايضة أو استعمال النقود

المحاضرة رقم 04 : المؤسسة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الأيدولوجية، وهذا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع. ان وصول المؤسسة لشكلها الحالي كان كنتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار. كما أن المؤسسة الاقتصادية تمثل الأداة في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد كان. و يتجسد كل ذلك في إطار النظام المفتوح للمؤسسة الاقتصادية .

المبحث الاول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

تعريف المؤسسة الاقتصادية: اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية او الايديولوجيات ، حيث ادى اختلاف نظرة الاقتصاديين في الاقتصاد الاشتراكي الى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين لها الى اعطاء تعريفات مختلفة لها، حيث من الصعب ان نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن ان ينظر اليه من زوايا متعددة.

هناك تعاريف متعددة اعطيت للمؤسسة، و كل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطي لكل جانب.

- **المفهوم القانوني للمؤسسة** : المؤسسة هي كل وحدة قانونية ، سواء كانت شخص مادي او شخص معنوي، و التي تتمتع باستقلال مالي، واستقلال في صنع القرار، وتنتج سلع او خدمات.

- **المفهوم التنظيمي للمؤسسة :** فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الاعوان الاقتصادية الاخرى . اذ لها طبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي، وبشري واجتماعي.
- **المفهوم الاقتصادي للمؤسسة :** المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع اعوان اقتصاديه اخرى، تتداخل معها في مختلف الاسواق .كما تعرف ايضا المؤسسة على انها جميع اشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في انتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الاسواق بغرض تحقيق ارباح، كما يمكن ان تعرف بانها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج.

و مما سبق يمكن تعريف المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، وبشرية، و التي تشكل مركزا مستقلا ماليا في صنع القرار، بحيث ادارة مراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم راس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة.

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم :

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية: مؤسسات مصغرة – مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة – مؤسسات كبيرة. ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين: معايير كمية و معايير نوعية.

1 -المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية : حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

- معيار عدد العمال (حجم العمالة).

- المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.

أ. **معيار عدد العمال أو حجم العمالة:** يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا و اعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة. ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي[1]:]

- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم؛

- كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهة له عدة انتقادات أهمها :

- أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لأخر؛

- كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة.

فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات مالية كبيرة ولكنها توظف عدد صغير من العمال، وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس، وكذلك هناك صناعات تتطلب

[1] برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة،2005-2006 ،ص: 06.

استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفها أيمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونها صغيرة [1].[2]

ب. **المعيار المالي أو النقدي:** يضم هذا المعيار ثلاثة معايير أساسية وهي :

- **معيار ر أس المال المستثمر:** يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى أخر ومن فترة لأخرى.
- **المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة ورأس المال):** نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعياريين "معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.
- ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع مابين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر.
- **معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:** هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993 ،ص: 15

الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة. كذلك يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

2 -المعايير النوعية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية: نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة.

وأهم هذه المعايير المستعملة هي: الاستقلالية – الحصة السوقية – طبيعة الصناعة.

أ. **الاستقلالية** :والمقصود بها استقلالية الإدارة والعمل، وعدم تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير، حيث نجد في المؤسسات الكبيرة أن الوظائف الخاصة بالإنتاج والإدارة توزع وتتجزأ على عدة أشخاص، أما في المؤسسات المصغر والصغيرة والمتوسطة غالبا ما يؤدي صاحب المؤسسة تلك الوظائف وحده وينفرد في اتخاذ القرارات[1]

ب. الحصة السوقية: يعتبر السوق المآل النهائي لإنتاج المؤسسة وعليه فإن حصة المؤسسة من السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تمتلك حصة كبيرة في السوق تعتبر كبيرة وأما تلك التي تنشط في حدود معينة تعتبر صغيرة أو متوسطة ذلك أنه من خصائص هذه الأخيرة صغر حجم إنتاجها وضآلة حجم رأس مالها ومحدودية نشاطها ويكون إنتاجها موجه لأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الإحتكار في السوق عكس

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص: 137 .

المؤسسات الكبرى التي يمكن تفرض حالة من الإحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية[1].

ت. طبيعة الصناعة : يتم كذلك تصنيف المؤسسات اعتمادا على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال، الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.[2]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني

1. **المؤسسات العمومية :** وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية.و ينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين[3]:

- **مؤسسات تابعة للوزارات:** وتسمى أيضا " المؤسسات الوطنية " فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات و هي صاحبة إنشائها، و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

[1] رابح خوني، حساني رقية، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،" الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات 1 الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

[2] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005ص: 19

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ -نشر. ص 72.

- **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية :** وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها ، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

2. **المؤسسات مختلطة:** وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة[1].

3. **المؤسسات الخاصة:** وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

أ. **المؤسسات الفردية:**تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى. « حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة » ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية....إلخ. وغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.

ب. **مؤسسات الشركات:** يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ،مرجع سابق، ص: 17

يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك [1]. وتنقسم الشركات على ثلاث أقسام رئيسية هي : شركات الأشخاص ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأموال.

1 -**شركات الأشخاص :** وتعتبر امتداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء 20شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة وتنقسم بدورها شركات الأشخاص إلى ثلاث أقسام: شركات التضامن ، شركات التوصية و شركات المحاصة[2].

أ- شركات التضامن: تعد هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى أخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة. ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم.

ب- شركة التوصية البسيطة: وتكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال.

وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة.

[1] المادة 416 من القانون المدني ، القانون رقم 88-14 المؤرخ في 03 مايو 1988.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001 ،ص: 24

ج-**شركة المحاصة:** هي شركة مستترة فيما بين الشركاء أنفسهم وهي تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبأنها غير معدة للإطلاع عليها، فشركة المحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة.

2 -**شركة ذات المسؤولية المحدودة:** هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 د ج وينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر 1000 دج على الأقل كما لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا.

3 -**شركات الأموال:** كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس مال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة إن وقعت إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة[1] .]

إن مسؤولية الشركاء في شركات المساهمة محدودة بحدود الحصة التي يمتلكونها من أسهم الشركة.وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء يجب أن لا يقل على 07 شركاء رأس مال شركات المساهمة بأن لا يقل عن 05 ملايين دج في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب العام للأسهم، وأن لا يقل عن 01 مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق.

4- **شركات التوصية بالأسهم:**تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة

[1] مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 ،ص: 151.

ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا : توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية: قطاع الفلاحة – قطاع الصناعة – قطاع الخدمات. ويضم كل قطاع مايلي[1]:

1 –مؤسسات قطاع الفلاحة : وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها، و تربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد. الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

2 –مؤسسات الصناعة : وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة. وكذلك صناعات تحويل و تكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، و نلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:

- **الصناعات الخفيفة :**و في أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح .
- **الصناعات الثقيلة أو المصنعة :**هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا ، حيث تعتبر كمستعمل لموارد و منتوجات قطاعات مثل الإستخراجية و

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: 70،71

الطاقة ، و منتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و هي بذلك دافعة إلى الأمام .

3 –مؤسسات قطاع الخدمات :هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها.

وظائف و اهداف المؤسسة الاقتصادية :يمكن تصنيف وظائف المؤسسة إلى ما يلي

-الوظيفة المالية والإدارية.

-الوظيفة التموينية.

-الوظيفة الإنتاجية.

-الوظيفة التسويقية

الوظيفة المالية : ترتبط الوظيفة المالية في المؤسسة بشكل كبير بالعمليات المالية والتي تشكل الحياة المالية للمؤسسة، باعتبار أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على الموارد المالية وتتمثل مهام الوظيفة المالية في هذا الإطار في التفاوض وفي إعداد برامج لتمويل المؤسسة والإشراف على تنفيذها وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوظيفة في إدارة وتسيير الخزينة . من جهة أخرى ترتبط الوظيفة المالية (La fonction financière)بوظيفة أخرى وهي مساعدة المديرية العامة للمؤسسة والتنسيق معها من خلال الخدمات التي يمكن أن تقدمها لها، بفضل الخبرة والمهارة التي اكتسبها القائمون على إدارة الوظيفة المالية (La fonction d'assistance et d'expertise) وهذا الدور المتميز للوظيفة المالية في علاقتها مع الإدارة العليا للمؤسسة أكسبها تأثير ونفوذ كبيرين في المؤسسة مقارنة بالوظائف الأخرى وتتمثل مهامها في هذا الإطار في التوفيق بين الموارد المالية المتاحة للمؤسسة ، وحاجياتها مع الأخذ في الحسبان

إمكانياتها ومواردها الحقيقية (Les contraintes) وكذلك الملائمة بين أهداف المؤسسة وأهداف المساهمين فالهدف النهائي للمؤسسة هو تحقيق القدرة على تعظيم القيمة السوقية للأسهم وهو الهدف الإستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه معظم المؤسسات وتدور حوله جميع القرارات المالية.

بصفة عامة الوظيفة المالية هي عبارة عن مجموعة من المهام والمسؤوليات والعمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة، وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات الضرورية، من خلال إعداد برامجها، وخططها الاستثمارية وكل ما يتعلق بالتمويل، ثم يتم اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة التي تسمح بتحقيق برامجها وخططها ولضمان استمرار نشاطها بصفة عادية، وصولا إلى تحقيق أهدافها الإنتاجية والتوزيعية ، وتعظيم أرباحها في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني بغية تغطية احتياجاتها المالية بصفة دائمة. ولضمان فعالية الوظيفة المالية يجب تسجيل جميع العمليات التي تم تحقيقها كعمليات الشراء والبيع ثم تلخيص هذه العمليات المالية في نهاية السنة المالية في شكل قوائم مالية تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة الأخرى، وهي عبارة عن مخرجات نظام للمحاسبة في المؤسسة. و يمكن القول أن مهام الوظيفة المالية تنحصر في:

- تخطيط و تحديد الأهداف المالية وتهيئة البرامج والميزانيات.
- التنسيق لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج وتنسيق النشاطات.
- الرقابة لضمان تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة.
- كما تتحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة و الربحية، فالسيولة تعد مؤشرا يعبر عن مدى احتمال نعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والتي تنجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من التزامات ، أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة ، ولفعالية الإدارة المالية في استغلال

الأموال المستثمرة في خلق الأرباح ليتوج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية لأسهمها في السوق.

الوظيفة الإدارية : تقصد بالوظيفة الإدارية هيكلة المؤسسة ، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين مختلف أجزاء وأقسام المؤسسة ، وكذلك تحديد العلاقات و القنوات التنظيمية المختلفة ، من أجل بلوغ الأهداف المسطرة

هناك تداخل بين الوظيفة المالية والوظيفة الإدارية بحيث الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة وبأقل تكلفة.ويمكن حصر وظائف الإدارة فيما يلي :

أ- **التخطيط** :يقصد به عملية استشراف المستقبل ، والتنبؤ به ووضع السياسات العامة التي يمكن للمؤسسة السير عليها في المستقبل.

ب- **التنظيم** : يعني التنظيم في الإدارة تحديد السلطات ومسؤوليات العاملين، وتصميم الهيكل التنظيمي والتنسيق بين مختلف أجزاء ومصالح المؤسسة المختلفة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

ج – **الرقابة** :هي عملية متابعة تنفيذ السياسات الموضوعة والعمل على تقييمها.

الوظيفة التموينية: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين. تظهر أهمية الأهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنها نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتجات من السلع والخدمات التي سوف يعاد بيعها ، وإن كان هذا التعريف متفقا عليه بالنسبة للمؤسسة التجارية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمؤسسة الصناعية وهذا يعود إلى مفهوم التموين

الذي يتميز بالشمولية، ويمكن النظر إليه من زوايا مختلفة، حيث يهدف التموين إلى تقديم المنتج ليستطيع القيام بخدمة معينة في المؤسسة بالكمية المحددة، وفي الأجل المحدد وبأدنى تكلفة، وبجودة عالية. فالتموين في المؤسسة الصناعية هو عملية تهدف إلى الحصول على منتجات سواء كانت سلع أو خدمات ضرورية لضمان السير العادي لعملية الإنتاج .

كما ان التموين في المؤسسة الصناعية هو عبارة عن مرحلة من مراحل الدورة التشغيلية (التموين، الإنتاج، التوزيع) وهو نشاط يتم في إطار منظم تربطه علاقات بجميع مراحل الدورة التشغيلية، وتعتبر وظيفة الشراء مجرد مرحلة في نشاط التموين. و يمكن تحديد الوظائف الأساسية لإدارة التموين:

- تسيير التدفقات المادية والتدفقات غير المادية والمالية.
- تزويد المؤسسة بالكميات الضرورية والكافية في الوقت المناسب وبالجودة المرغوب فيها وبأدنى تكلفة لاحتياجات العملية الإنتاجية في المؤسسة.
- تزويد المصالح والوظائف المختلفة الأخرى في المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمنتجات المتواجدة في السوق.
- دراسة ومعرفة السوق، بغرض إيجاد طريقة مثلى للتموين بالسلع والخدمات العلى جودة، والأقل تكلفة.
- التنسيق مع الإدارات الأخرى في المؤسسة مثل إدارة الإنتاج أو إدارة التسويق.
- إدارة المخزون و تحديد الحاجات اللازمة من اجل المراقبة اللوجيستية

الوظيفة الإنتاجية :من الناحية الاقتصادية ، المؤسسة هي عبارة عن توليفة بين مجموعة من العوامل بغية إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصادية أخرى، يتمثل هدفها في تحويل السلع والخدمات المتاحة لها إلى منتجات موجهة للأعوان الاقتصادية الأخرى، فالنشاط الأساسي

للمؤسسة قائم على الإنتاج والتبادل.فوظيفة الإنتاج هي عبارة عن عملية تقنية (Processus technologiqueتتميز بفترة زمنية التي تتعلق بتحويل السلع والخدمات وكذلك بالجانب المتعلق بالعوامل الضرورية لاستمرارية نشاطها كرأس المال والمواد الأولية والعمل. هذه العملية التقنية تؤثر في طبيعة هيكل رأس مال المؤسسة وكذلك على شكل التبادلات سواء من أعلى أو من أسفل مستويات النشاط الإنتاجي.ف وظيفة الإنتاج هي عبارة عن عملية تقنية (Processus technologiqueتتميز بفترة زمنية التي تتعلق بتحويل السلع والخدمات وكذلك بالجانب المتعلق بالعوامل الضرورية لاستمرارية نشاطها كرأس المال والمواد الأولية والعمل.هذه العملية التقنية تؤثر في طبيعة هيكل رأس مال المؤسسة وكذلك على شكل التبادلات سواء من أعلى أو من أسفل مستويات النشاط الإنتاجي.

الوظيفة التسويقية: يُعرّف التسويق Marketing بأنَّه مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لترويج شراء أو بيع منتج أو خدمة ما، حيث يشمل التسويق الإعلان عن المنتجات التي تقوم الشركات بعرضها، بيعها، وتسليمها إلى العملاء والمستهلكين أو إلى شركات أخرى، وعادةً ما يتم القيام بالإعلانات عن طريق شركات متخصصة بالتسويق ومن قبل فريق ذي خبرة في هذا المجال ويتم تقديم هذه الإعلانات كعروض للشركات المسؤولة عن المنتج أو السلعة، كما يقوم المحترفون في مجال التسويق بإعداد الإعلانات بهدف أساسيّ لجذب انتباه العملاء والجماهير، وبعض الإعلانات قد تتضمن موافقات المشاهير للمشاركة بها، بالإضافة إلى عبارات مميزة لا تُنسى لترك انطباع خاص لدى العملاء المستهدفين أو تصاميم ورسومات مختلفة، وقد يكون الهدف الأساسيّ من التسويق مطابقة احتياجات العملاء مع ما تقدّمه الشركات من خلال حملات التسويق[1].[١]

[1] مُحَمَّد خليل برعي , مرجع سبق ذكره ، دار الثَّقافة العربيَّة، القاهرة 1994م، ص 136.

تعنى وظيفة التسويق بمساعدة المنظمة من خلال تحديد المنتجات أو الخدمات المحتمل نجاحها في السوق، ثم الترويج لها بطرقٍ تميزها عن المنتجات المشابهة لها، وتتضمن وظيفة التسويق إجراء الأبحاث بما يخص السوق، ووضع الخطط التسويقية والتطوير من المنتجات، كما يشمل دور التسويق الإشراف الاستراتيجي على كل من الترويج والإعلانات وخدمات العملاء والتوزيع وشؤون العلاقات العامة[1].[١] و يمكن تحديد بعض الوظائف الأساسية التي تُعنى بها وظيفة التسويق[2]:[٢]

- **إيجاد أفضل قنوات التوزيع:** حيث تُعنى مهمة التوزيع بطرق حصول المنظمة على المنتجات أو الخدمات التي تريد بيعها للزبائن، والوسائل التي سيتم من خلالها توصيل المنتجات إلى الزبائن؛ إذ لن تتمكن المنظمة من جني الأموال في حال عدم قدرتها على توصيل ونقل المنتج إلى العملاء.
- **تمويل المشاريع:** تتضمن مهمة التسويق الحصول على الأموال بطرق عدة؛ كالاستثمارات أو رأس المال والقروض، وذلك بهدف تمويل إنشاء المنتجات والخدمات والإعلان عنها.
- **التسعير** :في حال القيام بأبحاث السوق بالشكل الصحيح فإنَّ ذلك سيساعدك في فهم آلية تسعير المنتجات والخدمات بناءً على أسعار السوق والمنافسين، وذلك مع التأكد من أنَّ الأرباح ستكون أعلى من النفقات أو المصاريف، فإنَّ كان السعر منخفضًا أو مرتفعًا بصورة مبالغ بها؛ فإنَّ ذلك سيؤثر بالطبع على سير الأعمال واستمراريّتها.
- **إعداد القنوات الترويجية:** حيث يُعد الترويج للمنتجات والخدمات أمراً ضرورياً للمنظمة لتتمكن من جذب عملاء جدد، كما أنه وسيلة للحفاظ على الزبائن الحاليين، ويمكن استخدام عدد من الوسائل الترويجية الحديثة والقديمة أو المزج بينهما كاستخدام وسائل االتواصل الاجتماعي. إجراء أبحاث السوق: تتضمن أبحاث السوق تجميع وتحليل وتفسير المعلومات عن

[1] فتح الله ولعلو "الاقتصاد السياسي" ، دار النشر المغربية، الدار البيضاء –1974،ص:136

[2] مصطفى كمال طه، مرجع سبق دكره،ص: 151.

العملاء المستهدَفين والحاليين والسابقين، ودراسة المنافسين ومعلومات السوق والمنتجات والخدمات المعروضة للبيع في السوق، بالإضافة إلى البحث في الشؤون المتعلقة بعادات الإنفاق واحتياجات الأسواق[1] .[٣]

وظيفة الموارد البشرية: طبيعة إدارة الموارد البشرية :تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المساندة في المؤسسة، فهي تهتم بإعداد الخطط وكل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية في المؤسسة، وتقوم في نفس الوقت بتنفيذ جزء من البرامج والخطط التي تساهم في إعدادها وتصادق عليها إدارة المؤسسة. وهذا في مجالات التكوين، التشغيل وغيرها من الأعمال المتعلقة بالأفراد وعملهم في المؤسسة , و تتمثل هذه المهام فيما يلي :

- تحديد الواجبات المتعلقة بالعمل والمهام الجزئية التي يتكون منها.
- تحديد طبيعة العمل وأهدافه.
- تحديد ظروف العمل ومتطلباته من مؤهلات ذهنية وجسدية وهذا ما يعطي فهم جيد ودقيق للمهمات في المناصب ومنه تصنيف الأعمال، ربطها بالأجور والمكافآت الملائمة، تحسين طرق العمل والأداء وتبسيطها.
- قياس الكفاءة في المناصب، زيادة الخبرة للمعنيين، تسهيل عملية ربط الأعمال بسياسة الترقية في المؤسسة ومستلزماتها وطرق الانتقال من عمل لآخر في حالة الحاجة.
- تخطيط القوة العاملة و تحديد احتياجات المؤسسة من العاملين، بين ما هو معروض لتحديد العجز والفائض من القوة العاملة، ومنه تحديد كيفية مقابلة عدم التوازن.

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ، ص123

- الاختيار والتعيين و البحث عن العاملين في سوق العمالة، وتحديد المصادر المناسبة للحصول على العناصر البشرية المرغوبة، تصنيفها من خلال طلبات العمل والاختيارات المختلفة بهدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- تصميم هيكل الأجور والحوافز حيث يتم تحديد الدرجات الأجرية والأجور بعدما يتم تحديد قيمة كل وظيفة، وتصميم هيكل الحوافز يعني منح مقابل عادل لكل أداء متميز.
- تقييم الأداء حيث يتم بأساليب معينة وهذا من طرف الرؤساء المباشرين، وفي هذا المجال يكون تعاون بين إدارة الأفراد والإدارات التنفيذية وهذا فيما يتعلق بتأسيس نظام التقييم ومراجعة نتائج التقييم.
- التدريب من اجل رفع كفاءة العاملين وإدارة الأفراد بالتعاون مع الإدارات التنفيذية في المؤسسة حيث تحدد احتياجات العاملين للتدريب وكذا الأساليب والطرق المناسبة لذلك.
- ضمان انسياب المعلومات العامة والخاصة داخل المؤسسة سواء بصورة عمودية بالاتجاهين، من أعلى الهرم إلى أسفله أو العكس، أو بصورة أفقية بين مختلف المصالح بنفس المستوى.
- تحسين ظروف العمل و توفير الظروف الملائمة للعمل في بيئة مهنية و مريحة و ضمان تطبيق التشريعات المتعلقة بالنظافة و الأمن و كذا تحسين ظروف العمل داخل المؤسسة.

اهداف المؤسسة الاقتصادية : تشتمل مجموعة من الاهداف ضمن نشاط المؤسسة الاقتصادية و يمكن تحديد الاهداف التالية للمؤسسة الاقتصادية :

- **الأهداف الاقتصادية** :يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي

أ. **تحقيق متطلبات المجتمع** :حتى تحقق المؤسسة نتائجها، يجب أن تقوم بعملية البيع لإنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند قيامها بعملية البيع فهي تغطي طلبات المتجمع، سواء كانت على المستوى المحلي، الوطني، الجهوي أو الدولي. بعنى آخر يعتبر الهدف الأساسي

للمؤسسة الاقتصادية إشباع رغبات المستهلكين من سلع أو خدمات فالمؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت تغطية طلب المجتمع من جهة وتحقيق الأرباح من جهة أخرى.

ب. **تحقيق الربح** : إن استمرار المؤسسة عبر الزمن يتطلب أن تحقق مستوى أدنى من الربح حتى يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها بهدف توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، أو من أجل الحفاظ على مستوى معين من نشاطها .ولكن قبل هذا يتم استخدام الربح لتسديد الديون، توزيع أرباح الشركاء، تكوين مؤونات لتغطية الخسائر، فالربح يعتبر من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا .

ت. **عقلنة الإنتاج** : يتم بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، رفع الإنتاجية، التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، وكذا مراقبة عملية تنفيذ الخطط والبرامج. و بذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى. إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج أو عن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، وحتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة إذا كانت مؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة.

- **الأهداف الاجتماعية**: بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية التي تحاول المؤسسة تحقيقها فهي تسعى دائما إلى تحقيق أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي، و التي تتمثل فيما يلي:

أ. **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع و هذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل. وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى

المضمون.و بالتالي فهي عن طريق ضمان دخل لموظفيها فهي تساهم أيضا في خلق طلب فعال في المجتمع على السلع و الخدمات.

ب. **تحسين مستوى معيشة العمال:**التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، جعل العمال في حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، وهذا بظهور منتوجات جديدة، ونتيجة التطور الحضاري لهم، تغير أذواقهم وتحسنها هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، توفير إمكانيات مالية ومادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

ت. **إقامة أنماط استهلاكية معينة:**تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وهذا بتقديم منتوجات جديدة أو عن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار وهذا لمنتوجات قديمة أو جديدة، عادة ما تكون في غير صالح المجتمع وغالبا ما تكون في صالح المؤسسات.

ث. **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:**تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة، وهذه العملية لها دور فعال في خلق وتطوير العلاقات، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء مهم يؤثر فيها بمختلف الطرق والوسائل.

ج. **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** توفر المؤسسة بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...الخ. كما أنها تخصص مساكن سواء كانت وظيفية أو عادية، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك، المطاعم... الخ.

- **الأهداف الثقافية**: تعتبر المؤسسة متعامل اقتصادي مستقل ينشط في المجتمع و بالتالي فهي تتميز بسلوكات معينة قد تؤثر في الجانب الثقافي لهذا المجتمع وذلك من خلال تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى هذا و لأنه مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح استغلالها استغلالا عقلانيا. كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع وهذا ما يسمى بالرسكلة. كل هذا يؤدي إلى استعمال الكفاءات استعمالا جيداً، مما يؤثر على مردودية المؤسسة خاصة وعلى الدخل الوطني عامة.
- **الأهداف التكنولوجية:** تتمحور الأهداف التكنولوجية أساسا حول عملية البحث والتنمية حيث تعمل المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ مهمة تصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة إذ يتناسب معها طرديا. وهذا البحث يمثل نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.
- **الاهداف البيئية :** وضع انظمة خاصة للمحافظة على البيئة وذلك باستخدام اليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات وتطبيق نظام الايزو14000، حيث اصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا ، واقليميا، وعالميا .

المحاضرة السادسة: النقود و تطورها التاريخي

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها مند الاف السنين و قد مرت بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه و تنظيم هده الحياة، ومع أنه لا خلاف في ان الناس استعملوا النقود مند فجر التاريخ إلا المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولا لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي مون ما ضرورة لاستعمال النقود ولكن ما إن يرتقي هدا الاقتصاد ويتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته لينتقل المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة الى استنباط وسيلة أفضل للتداول، ومنه الى مرحلة النقود أي مرحلة اختيار سلعة معينة دات قبول عام بين الافراد، وهكذا جاءت النقود نتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النقود

المطلب الاول : تعريف النقود

يمكن تحديد مجموعة من المداخل التعرفية للنقود باختلاف وجهات نظر المفكرين و كذا المنظور التقني الذي تتند عليه هده التعريفات و نورد منها :

أولا: المدخل المادي لتعريف النقود:وهو يتكون من سندات بحجم ولون معين مع بعض الكلمات والرموز المطبوعة عليها وأيضا يعاب عليه على أنه يحصر النقود في نطاق ضيق للغاية إلا أنها اتخذت أشكال عديدة أخرى، منها الأحجار وغيرها وكدلك أنواع أخرى للنقود التي تطورت حتى وصلت للنقود الالكترونية.

ثانيا: المدخل الفني لتعريف النقود :هو عبارة عن أداة فنية اكتشفها الانسان لكي يتخلص من صعوبات المقايضة وأيضا يعاب على هدا المدخل القصور الكبير في الكثير من جوانبه حيث أنه لا يظهر أساس الدي تركز عليه النقود في مباشرة وظائفها في الحياة الاقتصادية.

ثالثا: المدخل القانوني لتعريف النقود :هو دلك الشيء الدي تتوافر فيه القدرة على ابرام الدمة وتتمتع بالقبول العام على الوفاء بالالتزامات داخل المجتمع ويعاب عليه وجود اختلاف واضح بين المنظور الاقتصادي والمنظور القانوني للنقود حيث أن الاقتصاديين لم يشترط أن تتمتع النقود بالقدرة القانونية على ابرام الدمة وإنما هي الشيء الدي يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل.

رابعا: المدخل الوظيفي لتعريف النقود: يعرف على أنه شيء دات قبول عام في التداول وأيضا يستخدم كوسيط للتبادل ومقياس ومستودع للقيم بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة للمدفوعات الآجلة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنشأة النقود :

أولا: اقتصاد ما قبل النقود و تطورها التاريخي :

- **المقايضة:** وقد بدأت المجتمعات مبادلاتها المبكرة في صورة المقايضة، أي مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، ودلك دون استخدام النقود، كمبادلة قمح بماشية مثلا، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني.

وتفترض المقايضة بهذا المعنى سوقا معينة أي إرادة العرض والطلب في زمن معين وبطريق محدد، ومع عدم توافر كل أو بعض هده الفروض تبدو مصاعب المقايضة.

- **صعوبات المقايضة:**

1 . صعوبة توافق ركبات المتبادلين: فتحقيق المبادلة على أساس المقايضة يفترض رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الاخر كمية ووصفا، الامر الدي يصبح معه كل طرف عارضا لسلعته وطالبا لسلعة الطرف الاخر.

وتبدو صعوبة تحقيق هدا الفرض إدا ازداد عدد الأطراف وعدد السلع موضوع المبادلة حيث تظهر التناقضات بين الرغبات بصورة أكبر، ويعني دلك ان توافق الرغبات لا يتحقق دائما بالنظر إلى طبيعة السلع المتبادلة.

2 . صعوبة تحديد نسب التبادل: ويعني دلك عدم وجود طريقة مبسطة تقاس بها قيم السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الأفراد عن طريق المقايضة، فعلى أي أساس تقوم هده السلع والخدمات؟ وما هو معدل مبادلة كل سلعة بأخرى خاصة إدا تعددت هده السلع.

وبالإضافة إلى دلك فإن عدم وجود مقياس لقيم السلع لا يمكن معه تحديد الأرباح والخسائر أو الثروات أو رؤوس الأموال، الأمر الدي يعوق النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

3 . صعوبة تجزئة السلع والخدمات: تختلف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها، وما بدل في إنتاجها من جهد، والوقت الدي اقتضاه إنتاجها، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحداتها، ولهدا يسهل تجزئتها، ومع دلك نجد بعض السلع الأخرى كالمنازل... تتسم بكبر حجمها وبالتالي عدم قابليتها للتجزئة. ولا شك أن دلك يزيد من صعوبة المقايضة، وبالتالي يقف عقبة في إتمام المبادلة. وبالإضافة إلى دلك فإن الإنسان وقد فطر على الاحتفاظ بجزء من الإنتاج المادي على شكل مخزون سلعي، طالما لا توجد نقود. وهدا المخزون السلعي يتعرض دون شك للكثير من المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالتلف أو نفقات التخزين.

وترتيبا على دلك، فإن المقايضة لا تقدم وسيلة صالحة لاختزان القيم.

ثانيا : من المقايضة إلى النقود في تطورها (اقتصاديات النقود):

1 . النقود السلعية: ومع ان السلع دات الأهمية لدى هؤلاء الافراد كانت تتفاوت من ناحية درجة الأهمية لديهم كوسيط في التبادل، فقد عمد المتعاملون الى التخلص من اقلها قبولا في السوق، وبقيت منها في النهاية تلك السلعة او السلع التي تتمتع بأوسع قبول ممكن، هده السلعة هي اول نقود عرفتها البشرية وهي التي يطلق عليها النقود السلعية. ومن هنا لا تزال كلمة نقود PECUS في أغلب اللغات اللاتينية مستمدة من كلمة ثور، باعتبار أن الثور قد شاع استخدامه قديما كسلعة نقدية.

ومع دلك فان هده النقود السلعية هي بطبيعتها قابلة للتلف وتحتاج الى التخزين في مساحات كبيرة فضلا عن ضرورة المحافظة عليها، والعناية بها للاحتفاظ بقيمتها، كما ان بعضها ليس من السهل تجزئته الى اقسام او كميات صغيرة تتناسب مع المبادلات.

2. النقود المعدنية: مع زيادة تبادل ورغبة المتعاملين في تيسيره، فضل هؤلاء المتعاملون الدهب والفضة، حيث أصبحت هده المعادن تلقى قبولا عاما من جانب الافراد، فكل واحد على استعداد ان يبادل بمنتجاته الدهب او الفضة، ثم بحيازته لهده المعادن يستطيع ان يحصل على حاجاته من أي سلعة أخرى.

ولعل دالك يرجع أيضا الى ان هده المعادن، علاوة على قبولها قبولا عاما تطلب على نطاق واسع وتسهل تجزئتها الى كميات صغيرة كما انها ثابتة القيمة بالنسبة لغيرها من السلع، لان انتاجها قليل وكميتها محدودة بالإضافة الى جمال شكلها.

ونظرا لان ما يوجد من المعادن النفيسة محدود ولا يزداد عرضه الا بكميات محدودة كدلك، فان التطور الاقتصادي اثبت ان دلك يعتبر عيبا فالنقود المعدنية، دلك انه بقدر احتياجات النشاط

الاقتصادي المتزايدة فانه يتعين ان تتوافر المرونة في عرض هده النقود. ولما كانت النقود المعدنية لا تستطيع ان تفي بهده الحاجة فقد دفع التطور الاقتصادي الى إيجاد أنواع أخرى من النقود هي النقود الورقية.

3. النقود الورقية: ظهرت النقود الورقية ابتداء الى جوار النقود المعدنية في النصف الثاني من القرن السابع عشر في إنجلترا، وفي عدد اخر من الدول الغربية فيما بعد، ودلك بسبب النشاط المتزايد للتجارة الخارجية في عصر الرأسمالية التجارية في هده المرحلة.

ويرجع ظهور النقود الورقية الى انتشار عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية كودائع لدى بعض التجار او الصيارفة او رجال الدين او الخزانة العامة، ودلك بسبب تعرض الانتقال بالنقود المعدنية لكثير من المخاطر كالسرقة والضياع.

وكانت هده الجهات تعطي صاحب الوديعة سندا او صكا يبين كمية النقود التي اودعت، وكان هدا الصك اسميا في اول الامر، فيكفي ان يعقد تاجر ما صفقة معينة او يفي باي التزام نقدي، ودلك بان يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص اخر، ويستطيع ان يذهب هدا الأخير الى البنك للحصول على قيمة الصك، وعليه لم يكن هدا الصك سوى بديل عن النقود المعدنية ووعد بالدفع بها.

4. النقود النائبة او الممثلة: ومع تطور المبادلات التجارية ظهرت الحاجة إل ى م صارف، بالإض افة إل ى قبولها الودائع، ومنحها القروض، وتقوم أيضا بأعمال الإقراض، وتعطي المصرف لأصحاب الودائع وثائق أو سندات، يتعهد فيها أن يدفع لحاملها كما معينا من النقود المعدنية (الذهب والفضة) ، ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات المصرفية تتداول من يد إلى أخرى دونما حاجة إلى تظهير ، نظرا لما تمتعت به من ثقة وقبول عام.

5. النقود المصرفية: النقود المصرفية عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون. وهكذا نجد أن النقود المصرفية ليس لها كيان مادي ملموس إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك.

وتعتمد النقود المصرفية على قاعدة هامة مفادها أن البنوك التجارية لها قدرة كبيرة للغاية على خلق النقود ومن ثم تقوم بإضافة هذه النقود الجديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع وهذه النقود الجديدة ما هي إلا قيود دفترية مسجلة في دفاتر البنك إلا أنها تتمتع بقوة إبرام غير محدودة.

6. النقود الالكترونية: ظهرت النقود الالكترونية البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة.

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائبة ، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود ، وبناءً على ما سبق فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات:

- بطاقات الائتمان
- بطاقات الدفع الفوري

- بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات
- بطاقات التحويل الإلكتروني
- بطاقات الص ارف الآلي
- كروت ضمان الشيكات

وفيما يلي نستعرض ثلاث أنواع من النقود الإلكترونية البلاستيكية المتداولة حالياً:

1- **بطاقات الدفع:** وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية وهي أيضاً كروت يتم التحكم بها عن طريق البنك.

2- **البطاقات الائتمانية:** وهي التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع آجل لقيمتها.

3- **بطاقات الصرف الشهري:** وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.

ثانيا: خصائص النقود :

لقد أضفت وظائف النقود لها جاذبية مقارنة بعالم لم تكن توجد فيه، فقد استطاعت هذه الأداة أن تقلل من عدد وحجم المخاطر التي كان يتعرض لها الأفراد في عالم المقايضة، إلى جانب قيامها بوظائف المبادلة ولكن على درجة أكبر من الكفاءة، ولكي تتمكن النقود من القيام بوظائفها الاقتصادية والحفاظ على ثقة واقبال الجماهير عليها وجب أن تتميز بعدة خصائص أو سمات هي:

أولاً: محدودية الكمية المعروضة منها: يؤكد قانون الندرة على أن الأشياء ومن ضمنها النقود تكتسب أهمية نظرا لمحدودية الكمية المعروضة منها مقارنة بحجم الطلب عليها.

إن صفة الندرة صفة يجب أن تكتسبها النقود والا فإن قيمتها وقبول الجمهور لها سوف يتعرضان للانهيار من هنا وجب على السلطات الحكومية المعنية بكميات النقد الموجودة بالاقتصاد أن تعي هذا وأن تعمل جاهدة على التوفيق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة منه ، بالرغم من أن زيادة الكمية المناسبة من النقد التي يجب توفرها ليس حساساً في مبالغ بسيطة ، وقد لا تترك أث أَر سلبياً على قيمة النقود وخاصة في الاقتصاديات الكبيرة إلا أنه لابد أن يواكب التغير في عرض النقود إمكانيات الاقتصاد وقد ارته الإنتاجية فالزيادة الكبيرة في كمية النقد تساهم في ارتفاع الأسعار.

وبناءً عليه وجب على السلطات المعنية أن تجعل الكمية المعروضة من النقد بقدر كاف لتمكن الجمهور من استخدامها وهو واثق باحتفاظها بقيمتها، وأفضل سبيل لذلك أن توفر كمية مناسبة بحيث أن تقابلها سلع وخدمات حقيقية ينتجها الاقتصاد.

ثانياً: صعوبة تزويرها أو تقليدها:

توجه الحكومات موارد مالية وتشكل إدا ارت حكومية وأخرى أمنية للتقليل من احتمالات تزوير نقودها الوطنية، فإقبال الجمهور على النقود واستخدامها للقيام بوظائفها يقوم على أساس ثقته فيها، وأحد دعائم هذه الثقة ينطلق من مصداقية النقود وادراكه أنها سليمة ولن ترفض على أساس إنها مغايرة للنقود الأخرى المتداولة، هذا لا يعني أنه لن يقوم أحد على محاولة تزييف النقود ولكن الهدف من عمليات الوقاية هو التضييق على مثل هذه المحاولات مما يعزز من ثقة الجمهور فيها والقبول بها.

ثالثاً: سهولة الاحتفاظ بها: لقد كانت المقايضة تتطلب الاحتفاظ بمخزون من السلع يضمن مساعي الأفراد لتبادلها مقابل سلع يرغب فيها، أما في اقتصاد النقود فكل ما هو مطلوب من المرء

القيام به هو أن يحتفظ بنقد محدود يؤدي مهام كمية كبيرة من السلع التي تعود الإنسان على الاحتفاظ بها في اقتصاد المقايضة.

رابعاً: سهولة حملها ونقلها: تتميز النقود بأنها سهلة الحمل، والتنقل بها مهمة يسيرة فبدلاً من أن ينتقل المرء فيما بين الأسواق ومعه سلع يرغب بمقايضتها، أصبح ينتقل ومعه كمية من النقود يحتفظ بها في محفظته وعليه فإن النقود يجب أن تتكون من وحدات يسهل حملها ونقلها من مكان لآخر فإن لم تتوفر هذه الخاصية فسيصعب استخدامها على نطاق واسع.

خامساً: قوة تحملها: وذلك بسبب عدم قابلية النقود للهلاك بسرعة، وتتعلق هذه الخاصية بطبيعة المواد التي تستخدم كنقود أو تصنع منها النقود.

سادساً: سهلة التجزئة: وجود فئات نقدية مختلفة القيم وسهلة التجزئة رغب الجمهور القبول بها، بمعنى آخر أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة يسهل إجراء عمليات التبادل في المعاملات الصغيرة، فكلما أمكن تجزئة النقود إلى وحدات صغيرة كلما أمكن توسيع عملية التبادل.

سابعاً: وحدة أشكالها وسهولة تمييزها والتعرف عليها: إذا نظر المرء إلى مختلف فئات النقد ، يجدها تختلف من حيث المقاس واللون والتصميم ولكن الأوراق النقدية متطابقة ومتجانسة ضمن الفئة الواحدة وهذه السمة أعفت المرء عن عملية فحص الأوراق بشكل متكرر وبعناء للتأكد من مضمونها كما كان الوضع في عالم المقايضة كما يجب أن تتكون النقود من وحدات يسهل التعرف عليها ، حيث أن صعوبة التعرف على وحدات معينة من قبل الأف ارد يؤدي إلى رفض التعامل بها مما يعيق عملية التبادل وعدم اتساع استخدام النقود في المعاملات المختلفة ، كما أن هذه السمة عملت على التقليل من جاذبية المعادن كالذهب والفضة كأداة وسيطة كانت تقوم مقام النقود، واذ احتاج

الإنسان إلى شخص مختص للتأكد من درجة نقاوة المعدن المقدم له كوسيلة للدفع حيث تختل فأشكالها ودرجة نقاوتها وأوزانها.

ثامناً: الحكومة هي المصدرة للنقود: تكتسب النقود في معظم المجتمعات ثقة رديفة لثقة الجمهور في الحكومة، لكون الحكومة هي الجهة التي تصدرها، قد يجادل المرء في أن لهذه الثقة مبررات نسبية يكمن أهمها في تضاؤل احتمال عجز الحكومة من الإيفاء بالت ازماتها تجاه ما تصدره من نقد مقا رنتاً بالت ازمات قد تقطعها جهات أخرى على نفسها، ويجب التنويه إلى أنه ليس بالضرورة أن يقبل الجمهور بالنقود لمجرد كون الحكومة هي الجهة المصدرة لها في ظل فشل النقود أو عجزها عن القيام بالمهام والوظائف التي يتوقع المرء أن تقوم بها.

المبحث الثاني: وظائف النقود ودورها في الاقتصاد

المطلب الأول: وظائف النقود وأهميتها :

أولا: وظائف النقود :إن مقدار السعادة أو الرضا والإشباع الذي يحصل عليه المرء هي مشتقة مما تستطيع النقود أن توفره له من سلع وخدمات التي هي نتاج للوظائف والخدمات التي تقدمها النقود، ويمكننا تلخيص هذه الوظائف والخدمات في أربع وظائف أساسية للنقود وهي:

أولاً: تستخدم النقود كأداة للتبادل: إن ما يميز النقد هو قبوله من قبل الجميع مما يضفي عليه ثقة الجمهور كأداة لإتمام المعاملات التجارية ويدعم قدرة المرء على مبادلة سلعة لديه بمبلغ من النقد ، ثم يستخدمه لاقتناء ما يرغب فيه من سلع وخدمات ، ولاشك أن قيام النقود بهذا الدور قد ترك انعكاسات ايجابية على الوقت والجهد والبحث المتواصل مقارنة بما كان يقوم به الأف ارد في اقتصاد المقايضة مما يوفر وقتاً أكبر للتخصص في الإنتاج وقيام الأف ارد بالأعمال الإنتاجية التي يتقنونها بدلاً من هدر الوقت في البحث في الأسواق والقيام بأعمال لا يتقنونها، كما ساهمت هذه

الوظيفة باستقلال عمليات البيع عن عمليات الشراء الأمر الذي أدى إلى تسهيل قيام التبادل المباشر بين أي طرفين في عمليات المبادلة.

ثانياً: تستخدم النقود كوحدة قياس للأثمان: في عالم المقايضة وفي ظل وجود عشر سلع مثالاً، تكون هناك خمسة وأربعون قيمة تبادلية، فهناك تسعة أسعار للسلعة الأولى، وثمانية أسعار للسلعة الثانية) سعرها مقابل السلعة الأولى معروف عندما تحدد سعر السلعة الأولى مقابلها)وسبعة أسعار للسلعة الثالثة وهكذا... فإن استخدام النقود يقلص عدد الأسعار أو القيم التبادلية إلى عشرة أسعار حيث يوضع سعر نقدي لكل سلعة ، وفي هذه الحالة ترد قيم جميع السلع لوحدة قياس واحدة ، كما أن استخدام النقود كوحدة قياس سهل من عملية إعداد القوائم الحسابية والقي ود الحسابية ومقارنة الحسابات.

ثالثاً: تستخدم النقود كحافظ أو مخزن أو مستودع للقيمة: إن استخدام النقود كوسيط للتبادل سمح باستقلال عملية البيع عن عملية الشراء الأمر الذي يعني وجود فاصل زمني بين عمليات البيع والشراء وبالتالي ليس بالضرورة أن تحصل على النقود في وقت ما وانفاقها فوأر وفي نفس الوقت، ولكن في الواقع العملي نجد أن الفرد ينفق جزء من دخله ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء به مستقبلاً وبذلك تتاح الفرصة للفرد ببيع سلعة يقتنيها ثم يحتفظ بقيمتها على شكل نقود بدلاً من سلع أخرى قد تكون عرضة للتلف أو تحمله تكاليف تخزين.

وحيث أن الفرد يحتفظ بالنقود لكي ينفقها في المستقبل فإن النقود تعتبر في هذه الحالة كمخزن أو مستودع للقيمة، وتتوقف فاعلية النقود كمخزن أو مستودع للقيمة على فاعليتها كمقياس للقيمة حيث أنها يجب أن تحتفظ بقوتها الشرائية لفترة زمنية طويلة وهذا يعني الثبات النسبي لكل من العرض والطلب على النقود حتى يبقى مستوي الأسعار ثابتاً نسبياً، ولكن من الملاحظ أن القيمة

الحقيقية للنقود ترتفع بالتدهور الذي يلحق المستوى العام للأسعار في فت ارت الانكماش، بينما تنخفض هذه القيمة في فت ارت التضخم.

ومما سبق نلاحظ أنه في فت ارت التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أصول حقيقية، ومن مزايا هذا أنه يدر عائد لصاحبه في صورة ربح، فائدة أو ريع، فضلاً عما تحققه من أرباح أرسمالية في حالة ارتفاع الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بالأصول الحقيقية قد تعرض الفرد لخسائر أرسمالية حين الحاجة لتحويل بعضها إلى أرصده نقدية.

وأخي أًر فإن بيع سلعة اليوم والاحتفاظ بثمنها على شكل نقود لا يعني بأن القوة الشرائية لهذه النقود ستبقى ثابتة إلى الأبد.

رابعاً: تستخدم النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة: إن زيادة حجم الإنتاج الجاري عن قيمة المبيعات الجارية خلال فتره معينة نتيجة لزيادة الإنتاج في المجتمعات الحديثة وتزايد حجم المخزون السلعي، نتج عنه بالضرورة أهمية تسويق المنتجات على أساس العقود لتجنب تكديس المخزون وكذلك لضمان استمرار تدفق السلع المختلفة وتوفيرها في المجتمع.

وبناءً على ما سبق فإن بنود التعاقد تتم على أساس قيمة معينة ، يلتزم المقترض برد هذه القيمة في وقت لاحق مضاف إليه الفوائد المحسوبة عليه خلال تلك الفترة ، وبالتالي لابد من وجود معيار يتم على أساسه تحديد الائتمان ، ومن هنا استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور والذي يطلق عليه) وسيط المدفوعات الآجلة(وبذلك فإن وظيفة النقود كمعيار للقيمة لا يقتصر على القيم الحاضرة وانما يمتد لقياس المدفوعات الأصلية ، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة وجب عليها الاحتفاظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً حيث أن التذبذب في قيمة النقود يسبب اضطراب سوق الائتمان مما يؤثر على حجم الائتمان والنشاط الاقتصادي.

ففي فت ارت ارتفاع الأسعار وما يتبعها من انخفاض وتدهور في قيمة النقود يجد الدائن أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع القرض شرائها عند رده أقل من القيمة التي كان يستطيع شرائها عند عقد القرض ، الأمر الذي ينطوي على إعادة توزيع الثروة من الدائن إلى المدين ، بينما في فت ارت انخفاض الأسعار ، يجد المدين أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع القرض شرائها عند رده تزيد عن القيمة التي كان يستطيع شرائها عند عقد القرض الأمر الذي يتضمن إعادة توزيع الدخل من المدين إلى الدائن ، وعليه يجب توافر الثقة بين المدين والدائن في أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها في وقت السداد عنها في وقت التعاقد بدرجة ملموسة.

ثانيا: أهمية النقود : ليس هناك أدنى مبالغة عندما يشير البعض الا أن اختراع كان أعظم ما توصلت إليه البشرية، يستوي في ذلك الاختراع حروف الكتابة أو اكتشاف الإنسان كيفية اشعال النار عندما يريد ذلك وقد ترتب على ذلك أن اصبحت النقود هامة لكل الأفراد المجتمع المستهلك.

أ_ فهي من جهة تسمح للمستهلك يعبئ قوته الشرائية ويحتفظ بدخله في صورة قوة شرائية عامة والا كان دخله عينيا، ذلك أن الدخل لا يكون عاما إلا إذا اتخذ صورة نقدية، ولاريب ان كل فرد يفضل ان يكون دخله نقدا لكي يتصرف فيه كيفما شاء.

واعتماد الاقتصاد الحديث على النقود يسمح في الوقع بتحديد الرغبات المستهلكين وتحديد المقادير التي يرغبون فيها.

ب_ كما أن النقود من وجهة اخرى تمكن المنظم من تقرير اي منتجات اولى بالإنتاج وأي الكميات يحسن التي تنتج منها.

ج_ لا تكمن اهمية النقود فقط في كونها وسيط للتبادل، بل هي تدخل في المعاملات السوق على هيئة الأثمان، فإن كل طلب على سلعة أو خدمة بوجد مقابله عرض النقود، والعكس صحيح.

المطلب الثاني: النظم النقدية الحديثة وصفات النظم النقدية الجيدة :

مفهوم النظام النقدي: يعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتمائي من التداول.

خصائص النظام النقدي:

1- **النظام النقدي هو نظام اجتماعي:** النظم النقدية هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل الإنتاج وتبادل المنتجات وهي تعكس بالضرورة وضع الاقتصاد الذي وجدت لخدمته، بل هي لا تسير إلا وفقاً له، فالنظام النقدي في النظام ال أرسمالي يختلف عن مثله في النظام الاشتراكي وفي المجتمع الإسلامي.

2- **النظام النقدي هو نظام تاريخي:** أي يتطور ويتغير حسب تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه النظام التقدمي.

أولاً: قاعدة النقد السلعية (النظام المعدني): إن قاعدة النقد السلعية هي ذلك النظام الذي يحدد في ظله القانون النقدي سع اًر ثابتاً مقاساً بوحدة التحاسب النقدية للوحدة من هذه السلعة أو من كل تلك السلع التي يقع الاختيار عليها قاعدة النقد.

1.نظام المعدن الواحد : لقد تمثلت قاعدة النقد السلعية ذات المعدن الواحد في عدة أشكال حسب تطورها التاريخي وهي كالتالي:

أ-نظام المسكوكات الذهبية: يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تداولت في ظله المسكوكات الذهبية إما بمفردها أو جانبها أوراق نقد نائبة أو تداولت إلى جانبها نقوداً اختيارية ولكن في جميع الحالات كانت المسكوكات هي النقد الأساسي والنهائي، ولكي يتحقق تشغيل هذا النظام يقتضي الأمر توافر شروط معينة نذكرها فيما يلي:

- تعيين نسبة ثابتة من وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن معين وعيار معين.
- وجوب توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات (حرية السك)
- وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية (حرية الصهر).
- وجوب توافر حرية كاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.
- وجوب توافر حرية لاستيراد وتصدير الذهب.

مزايا نظام المسكوكات الذهبية:

- يسمح بتداول النقود الأخرى إلى جانب المسكوكات الذهبية مما يؤدي إلى توسع حجم الكتلة النقدية المتداولة.
- نظام عالمي نظراً لأنه شمل كل دول العالم ولفترة طويلة.
- إلزامية بتساوي القيمة الشرائية للنقود وللذهب.
- عيوب نظام المسكوكات الذهبية:
- ان تطور هذا النظام يعني اتجاهه نحو احتكار الذهب والسيطرة على السوق وذلك لأن هذا النظام يعني وحدة السوق العالمية.
- لم يتوسع إنتاج الذهب أمام توسع إنتاجية السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ب – نظام السبائك الذهبية: أدى ت ازيد حاجات أفارد المجتمع إلى زيادة طلبهم على النقود في صورة مسكوكات ذهبية، مما دفع بالبنوك إلى إصدار نقود بغطاء نسبي. مع قدوم الحرب العالمية الأولى ارتفعت نفقات شراء الأسلحة وتمويل الحرب مما حث إنجلترا وفرنسا وايطاليا وأمريكا إلى عقد مؤتمر في جنوا ليتوصلوا إلى نتائج من أهمها:

- إلغاء نظام المسكوكات الذهبية وتبني نظام السبائك الذهبية بداية من عام 1925.
- وضع شروط لعملية سك وصهر العملة.
- وضع شروط على عملية تحويل النقود الورقية إلى ذهب.

أوجه الاختلاف بين نظام السبائك ونظام المسكوكات:

في ظل السبائك لا تتداول المسكوكات الذهبية بل تسحب من التداول ولكن تستمر السلطات النقدية في شراء كل ما يعرض عليها من سبائك الذهب بسعر ثابت حتى تحول دون ارتفاع القيمة النقدية للذهب عن قيمته السوقية، ولكن في هذه الحالة تحتفظ البنوك المركزية بالذهب في خزائنها وتدفع للبائعين قيمة مشترياتهم منه عن طريق إصدار نقود ورقية أو بفتح حسابات جارية لهم حسب رغباتهم.

- لم تعد هناك حرية كاملة لتحويل أنواع النقود الأخرى المتداولة إلى ذهب بل قيدت هذه الحرية ووضع لها شروط.

إن تطبيق هذا النظام كان مفيداً لأنه ساعد على تركيز الاحتياطي الذهبي في أيدي البنوك المركزية والحكومات مما أتاح فرصة لإدخال نوع من الإدارة النقدية في ظل هذا النظام إلى جانب ممارسة قدر من الرقابة على حركات الذهب.

ج – **نظام الصرف بالذهب:** إن الوحدة النقدية في ظل هذا النظام لبلد ما لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب، بل يكون ارتباطها به ارتباطاً غير مباشر وذلك كأن ترتبط الوحدة النقدية بنسبة ثابتة مع الوحدة النقدية لعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب.

من الناحية التاريخية كان نظام الصرف بالذهب في البلاد التي اتبعته وليد للعلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغرى تربطها بدولة كبرى تسير على نظام الذهب علاقة التبعية السياسية والاقتصادية كما كان الحال بالنسبة للهند ومصر في علاقتهما بإنجلترا.

مزايا نظام الصرف بالذهب:

- مكن هذا النظام البلد الذي اتبعته من التمتع بمزايا نظام الذهب دون ضرورة الاحتفاظ باحتياطي من الذهب يرتبط مباشرة بالنقد المتداول، ولكن ذلك يحتم على هذا البلد التابع أن يحتفظ بجزء كبير من احتياطاته الأجنبية على صورة نقد أو صورة أذونات وسندات تصدرها خزانة الدولة المتبوعة.
- قيام البلد المطبق لهذا النظام باستثمار جانب كبير من احتياطاتها الذهبية في مشروعات استثمارية.
- تثبيت أسعار العملات الصغيرة مما ينعكس في وجود سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع والبلد المتبوع.
- تبقى عملة البلد التابع دائماً قوية.
- ربح تكاليف تخزين الذهب وحارسته وصهره.

عيوب نظام الصرف بالذهب:

- يؤدي إلى خلق تبعية نقدية للبلد التي تقوم باتباع هذا النظام الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تبعية سياسية واقتصادية.
- قد تتعرض الدولة المتبوعة لأزمات فينعكس ذلك على الدولة التابعة.
- المساس بسيادة البلد التابع حيث يصبح مرتبطاً بالبلد المتبوع اقتصادياً وسياسياً.

وأخي أر يوجد لنظام المعدن الواحد العديد من المزايا والعيوب التي من أهمها ما يلي:

مزايا نظام المعدن الواحد:

- يقود إلى استقرار مستويات الأسعار العالمية على الأجل الطويل والذي يؤدي إلى اتساع وتطور التجارة الدولية واتساع حركة حرية انتقال رؤوس الأموال.
- ضمنياً يؤمن هذا النظام ضد مخاطر الأزمات الاقتصادية لأن نظام المدفوعات الدولية يضمن كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية مما يجعل التأثير خلال الفت ارت الزمنية القصيرة قليلاً.
- يؤدي هذا النظام عمله دون الحاجة إلى تدخل الحكومات التي يقتصر دورها فقط على المتابعة وعلى تطبيق القانون.

عيوب نظام المعدن الواحد:

- وجود بعض الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها المسئولون عن إدارة نظام نقدي مستقل عن الذهب أقل بكثير من الأضرار التي تصيب النشاط الاقتصادي المحلي الناتجة عن ارتباطه بنظام الذهب الدولي.
- أثبتت الحقائق العلمية والواقعية أن هذا النظام لا يحقق الاستقرار في الأسعار لأن إنتاج الذهب لا يتمتع بالمرونة التي تجعل عرضه يتجاوب تلقائياً مع الطلب عليه.

تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف يقتصر على الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتعرضت إلى تقلبات كبيرة خلال فترة تشغيل نظام الذهب.

2.نظام المعدنين:

هو ذلك النظام الذي تحددت في ظله قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة، وحيث أن الشروط الواجب توافرها للمحافظة على علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين قيمة كل من المعدنين هي نفس الشروط التي ذكرناها بخصوص نظام المعدن الواحد.

ولابد من الإشارة إلى أن العامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين معاً هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما القانونية، أما إذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي يرتفع قيمته السوقية عن قيمته القانونية يميل إلى الاختفاء من التداول ويحل محلة المعدن الرخيص بدلاً منه وبلغة قانون جريشم: النقد الرخيص يطرد النقد الجيد من التداول.

إن ارتفاع القيمة السوقية للذهب عن قيمته القانونية سوف يغري الجمهور بصهر الوحدات الذهبية وبيعها سبائك بالسعر السوقي المرتفع وتحقيق ربح من هذه العملية، وهنا يقول منتقدي نظام المعدنين أن الأمر ينتهي باختفاء المعدن الجيد أو المعدن ذات القيمة السوقية المرتفعة من التداول وبذلك يتحول نظام المعدنين إلى نظام المعدن الواحد، حيث أن نظام المعدنين لم يستمر في الحياة العملية لأن البلاد التي اتبعته حددت نسباً مختلفة للمعدنين.

ولكن مما يحسب لهذا النظام بأن استخدام معدن الفضة إلى جانب معدن الذهب في القاعدة النقدية يزيد من حجم القاعدة ويترتب على ذلك أن يصبح العرض الكلي للنقود أكبر في ظل هذا النظام منه في حالة نظام المعدن الواحد ومن ثم تتمكن السلطات النقدية من مقابلة حاجات الجمهور إلى النقد في يسر وسهولة، كما أن استخدام معدنين في القاعدة النقدية بدلاً من معدن واحد

يدخل شيئاً من المرونة في النظام النقدي ومن ثم تميل القوة الشرائية للوحدة النقدية أو مستوى الأسعار إلى التمتع بدرجة من الثبات النسبي أكبر مما يتوافر في ظل نظام المعدن الواحد.

ثانياً: قاعدة النقد الائتمانية نظام النقد الورقي الإلزامي:

تعرف القاعدة الائتمانية للنقد بأنها نظام لا تعرف في ظله وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة ولكن من الوجهة الفعلية تعرف بنفسها، وبالتالي لا يصبح النقد الانتمائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية .

ففي ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح النقد الورقي الاختياري نقداً إلزامياً أي غير قابل للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقداً انتهائي أو أساسياً تعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة له، وأصبحت نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الاختياري المتداول .

إن النقد الورقي الانتمائي يستمد كيانه من القانون المحلي ويتداول في داخل الحدود السياسية للدولة التي تصدره، وتغدو القيمة الخارجية للوحدة من هذا النقد تتحدد في أسواق الصرف الحرة بالعوامل التي تحكم عرضه والطلب عليه، ولم يعد هناك حد وداً عليا ودنيا لأسعار الصرف كما هو الحال بالنسبة لحدي تصدير واستيراد الذهب .

كما وأصبح النقد الورقي نقداً مدا أر تتولى السلطات النقدية) البنك المركزي والخازنة (مسؤولية تحديد معدل تغيره في وقت معين مسترشدة في تحديدها لمعدل تغيره بأهداف اقتصادية معينة تستهدف المساهمة في تحقيقها وعليه يتحقق الربط بين التغير في العرض النقدي والنشاط الاقتصادي .

خصائص نظام النقد الورقي الإلزامي :

- يقع هذا النظام في أرقى سلم التطور النقدي مما يجعله فعال في مواجهة الأزمات النقدية الخاصة .

- أنه نظام غير مقيد يرتبط الإصدار النقدي فيه إلى حاجة الدولة الاقتصادية للنقود ولا يرتبط بحجم ما تملكه الدولة من ذهب أو معادن نفيسة .
- إلزامية التعامل بالأوراق النقدية .
- مركزية إصدار النقد القانوني لدى سلطة وحيدة هي البنك المركزي .
- الورقة النقدية لا قيمة لها وانما تستمد قيمتها من قوة القانون .
- القوة الشرائية للنقود الورقية غير ثابتة طالما بإمكان الحكومة إصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة .
- النقود الورقية تتمتع بقدرة المرونة على مقابلة الاحتياجات والمعاملات .
- أنه نظام محلي بطبيعته وهو نظام مدار يسمح بالربط بين معدل التغير في الإصدار النقدي وبين معدل التغير في مستوى النشاط الاقتصادي .
- سوقية المعاملات الداخلية تتم بنقود ورقية وتتسم بالقبول العام وثقة الأف ارد ، ويطبع عليها القانون قوة إبراء غير محدودة للوفاء بالالتزامات أو الديون ، أما المعاملات الخارجية فالدولة هي التي تقوم بتحديد أسعار الصرف الخارجي وذلك لتحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية بسعر صرف ثابت وقابل للتحويل إلى ذهب .

المطلب الثالث: أهمية ومكانة النقود في النظم الاقتصادية المختلفة

- **في النظام الرأسمالي:** كان الماركانتيليون قديما وبكل توجهاتهم يرون ان النقود هي الشكل الأمثل للثروة، لم تسد هده الفكرة طويلا لان النقود لم تكن الا وسيطا للتبادل مهما كان نوعها، وعليه ادا أردنا تحديد أهمية ومكانة النقود في ظل الاقتصاد الرأسمالي: فإنه علينا تجنب الخطأ الدي وقع فيه الماركانتيليون، والواقع:

- ان الاقتصاد الرأسمالي يتركز بالأساس على الملكية الفردية لأدوات الإنتاج، هدا الأخير الدي يتم عن طريق قوى السوق أي قوى العرض والطلب وجهاز الأثمان.
- أهمية النقود لا تكمن في كونها وسيط للتبادل بل تدخل أيضا في معاملات السوق على هيئة الأثمان.
- وبالتالي لا يبقى المستوى العام للأسعار ثابتا ومستقرا إلا ادا حدث توازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع المتبادلة.

▪ **في النظام الاشتراكي:**في ظل هدا الاقتصاد فان تداول النقود بين الافراد شبيه تماما بتداول الشيكات والكمبيالات، وبالتالي لا يظهر تأثير النقود على الأسعار والمعاملات، فالاقتصاد الاشتراكي يستخدم النقود كوسيلة لتوزيع المنتجات التي اعدت للتوزيع لا للبيع، كما أنه تستخدم النقود كأداة للتحاسب وكدلك أداة ادخار واستثمار في يد الدولة.

خاتمة:

مما سبق ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر المتعلقة بالنقود يمكننا من الوصول الى معرفة مفهوم النقود والدور الجوهري الذي تلعبه في مختلف الأنظمة الاقتصادية ومدى تدخلها في تنظيم العلاقات الاقتصادية.

وهكذا شهد العالم تطورا مستمرا في ماهية الأشياء التي ارتفعت الى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات. والواقع ان البحث في طبيعة النقود هو بحث ضئيل الأهمية سواء من الناحية النظرية او العلمية، وإذا كان الكتاب يختلفون في تعريف النقود فانهم يتفقون جميعا على تعريفها بالنظر الى وظائفها فالأمر الجوهري هو ان

أي شيء يعتبر نقودا في الحدود التي ينال فيها قبولا عاما بين افراد المجتمع كوسيط في المبادلات وكمقياس للقيم وكأداة للاحتفاظ بالقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة.

المحاضرة رقم 07 : البطالة

المطلب الأول: تعريف البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ولقد احتل جزءا كبيرا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلون عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم يجدونه ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- تعرف البطالة بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه و هي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية[1].
- كما تعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل[2].
- وهناك من يعرف البطالة بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل[3].

[1] نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، سيكولوجية العلاقات وخدمية البيئة في التعليم الثانوي التجاري، القاهرة - مطبعة الأشراف 1995، ص 183-184.

[2] عبد الخالق عفيفي، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة - القاهرة – الأهرام، سنة 1993، ص 38.

[3] السيد عبد الفتاح عفيفي، رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل 1990، ص 78.

- وتعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب منه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو حالات الإصابة[1].
- كما يعرفها آخرون بأنها عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرا رئيسا للدخل بالنسبة لهم. وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل[2].

المطلب الثاني: أنواع البطالة : إن أشكال وأنواع البطالة مختلفة ومتعددة ومن الصعب حصرها جميعا ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

- **البطالة الدورية** : تنتشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تتغشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات آثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلاد[3].
- **البطالة الاحتكاكية** : تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق المهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ومن الجلي أو نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب العرض، أي انتقاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون بين هذه الوظائف.

[1] المجلس الأعلى للشباب والرياضة: الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية، بطالة الشباب وعمالة النشء وآثارهما على التنمية، الجزء الأول سنة 1993، ص 40.

[2] محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشء العلمي، مجلد 32، ع2، سنة 2004، ص27.

[3] حمدية زهران، التنمية الاقتصادية النظرية والتحليل، القاهرة، مكتبة عين شمس سنة 1979.

- **البطالة الهيكلية :** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه. وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى.
- **البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة :** يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد دون جدوى، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه[1].
- **البطالة المقنعة :** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدوا من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج[2].إن البطالة المقنعة ليست أقل خطورة من البطالة السافرة بين خريجي الجامعات ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة

[1] سلوى عثمان، البطالة في مصروقضية التنمية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989، ص 30.
[2] سيف الإسلام مصر، دور التربية في مواجهة مشكل البطالة، مجلة دراسات تربوية مجلد 8 جزء 56 سنة 1993، ص 30.

نتيجة التزام الدولة بتعيين خريجين. كما يمكن ملاحظة نوع اخر من البطالة شبه المقنعة وفيها تكون قيمة ما ينتجه العاملون والموظفون أقل من قيمة الأجور المدفوعة لهم[1].

- **البطالة الاختيارية** :في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخل أعلى أو أكثر ملاءمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل وقرار التعطل هنا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبر عليه.
- البطالة الإجبارية: وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري. أي من غير إرادته أو اختياره والتي يتم فيها الاستغناء عن العاملين بطردهم من أعمالهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويبحث فيها الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمل ولا يجدونه، ويكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور النقدية السائدة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل[2].
- البطالة الموسمية :يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول

[1] سامية بفاغو، بطالة خريجي الجامعات، استراتيجية إقليمية للمواجهة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، يوليو 1992، ص 8-9.

[2] عالية عبد المنعم المهدي، توزيع إقليمي للبطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989، ص 120.

والذي يليه وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها[1].

- البطالة الفنية (التقنية) :تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية.
- **البطالة الجزئية** :في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة، فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر، في هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.

المطلب الثالث: أسباب البطالة :إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعلمية أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يلي:

- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار.
- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.
- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان[2].
- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.
- الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية.

[1] الحزب الوطني الديموقراطي، الأمانة العامة، المؤتمر العام الخامس، قضية البطالة وأبعادها وأساليب علاجها، 2 يوليو سنة 1989.

[2] مرفت محمد حنفي، قوى العمل المصرية ومواجهة مشكلة البطالة، القاهرة، وزارة الإعلام، سنة 1990، ص 9.

- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية[1].
- أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغة والكمبيوتر وهي لا تتوافر لدى أغلب خريجي الجامعة.
- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان[2].
- تطبيق اتفاقيه الجات وسياسة الخصخصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل.
- عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي[3].
- التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانات[4].
- عودة العمالة المصرية المهاجرة بعد استغناء الدول العربية عنها واستبدالها بعمالة محلية.
- الخلل في توزيع الطلاب بين الكليات العلمية والإنسانية في اتجاه الكليات الإنسانية النظرية مما جعل هناك فائض كبير في عدد خريجيها.
- ارتفاع نسبة الأمية بسبب التسرب والانقطاع عن التعليم.
- سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل.
- إندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة[5].

---

[1] محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو الأمريكية، سنة 1979، ص 16.

[2] أنطوان حبيب رحمة، أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد25، ع أول سنة 1979 ص 146.

[3] فيليب كومبز ن أزمة التعليم في عالمنا، ترجمة أحمد خيري كاظم، جابر عبد الحميد جابر القاهرة، دار النهضة سنة 1971، ص 148-150.

[4] سعيد إسماعيل علي، هموم التعليم المصري، القاهرة، د.ن سنة 1989، ص 17.

[5] سيف الإسلام مطر، دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة، مجلة دراسات تربوية، مجلد 8 جزء 56 سنة 1993، ص 65-66.

- تشغيل الصبية وعمالة الأطفال نظرا لقلة أجورهم وسهولة قيادتهم والسيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية لعمالة لأطفال.
- الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة[1].
- جمود سوق العمل وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة.
- زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي[2].

وبذلك تختلف مشكلة البطالة من حيث الخصائص والأسباب المؤدية اليها لكل مجتمع على حدة فأسبابها في المجتمعات الصناعية عائدة إلى التطور التقني الهائل الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير أما أسبابها في البلدان العربية والنامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة مع تزايد نمو السكان السريع، وعلى الرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة فإن واقعها أخف وطأة من الدول العربية و النامية وذلك لوجود الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ومحاولة خلق فرص عمل استثمارية تهدف إلى توظيف جزء من القوى العاملة وامتصاصها بشكل أساسي وهو محاولة لتخفيف وقعها على المستويين الاجتماعي والفردي.

أما في البلدان العربية والنامية، فالبطالة ذات تأثير مضاعف وأشد وطأة حيث لا يوجد ضمان اجتماعي ولا فرص عمل استثمارية فإنها تأخذ أبعادا أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان المتقدمة وذلك لعدم وجود نظام اقتصادي قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية وهذا ما قد يساهم بشكل أو بآخر من زيادة عسف

[1] علية عبد المنعم المهدى، توزيع إقليمي للبطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989، ص 118.

[2] مني الطحاوي، ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر، المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989، ص 592-595.

البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص، بحيث قد يندفع العديد من العاطلين تحت إلحاح الحاجة إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف الذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة[1].

المبحث الثاني: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي و تقدير حجمها

المطلب الأول: تأثير البطالة على النمو الاقتصادي :

تعد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي علاقةً عكسيةً، ويُشار إلى أن البطالة هي أحد عوامل الاقتصاد الكلي التي يستخدمها الاقتصاديون والجهات المعنية الأخرى لقياس معدل النمو الاقتصادي، أو من أجل معرفة الوضع الحالي للاقتصاد، وعندما يبدأ مستوى البطالة في الانخفاض فإنه عادةً ما يكون مرتبطًا بعوامل الاقتصاد الكلي الأخرى مثل؛ الزيادة في الطلب على السلع والخدمات التي تكون بمثابة العامل المحفز لزيادة العمالة، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تؤدي زيادة الطلب على نوع معين من المنتجات من قبل المستهلكين إلى زيادة عدد الموظفين في شركة التصنيع لمواكبة وتيرة الطلب، وفي حال انخفاض الطلب على هذا المنتج سيؤدي إلى تسريح العمّال؛ إذ تكون الشركة مضطرة للتخلي عن ثقل غير ضروري من أجل الحفاظ على أرباحها.

ومن الممكن تفسير الارتباط بين النمو الاقتصادي والبطالة من حيث المخرجات الضرورية للخدمات التي يقدمها الموظفون، واللازمة في الحفاظ على الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي، إذ يؤثر الارتفاع في معدل البطالة على مستوى الإنتاج إذ ينخفض معه؛ بسبب انخفاض عدد العمّال المشاركين في الإنتاج، ويمكن ملاحظة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال تقليل الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد في الدولة، فعندما يكون العمال عاطلين عن العمل لن يتمكنوا من كسب أي

[1] بثينة توفيق الرحب، أمال عبد الرحيم، البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات الشارقة، جمعية الشؤون الاجتماعية ع74، سنة 2002، ص 10-11.

أموال، وبالتالي ستفقد الحكومة ضريبة الدخل التي ستكسبها عادةً منهم، وبدلاً من ذلك قد تضطر الحكومة إلى إنفاق الموارد التي كان يمكن تخصيصها لمشاريع تنموية أخرى في تقديم أنواع مختلفة من الخدمات للعمّال العاطلين عن العمل، وقد تكون في صورة رعاية طبية أو دعم مواد غذائية وغيرها، ويمكن تلخيص الارتباط بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال حقيقة أن مستوى البطالة يكون أعلى خلال فترات الركود الاقتصادي، والعكس من ذلك في حالة الازدهار، أو خلال فترة النمو في الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: تقدير حجم ومعدل البطالة الطبيعي ونسبتها

أكد علماء الاقتصاد أن بلوغ المعدل الطبيعي للبطالة يعني قدرة المجتمع على الاستغلال الأمثل والشامل والمتكامل للموارد الاقتصادية والبشرية والتوظيف الكامل لها ولكن بلوغ ذلك سيكون حالة من التوازن بين جاني العرض والطلب في سوق العمل وهذا بدوره لا يعني أن معدل البطالة سيكون صفرا ويختلف معدل البطالة الطبيعي من فترة لأخرى، وذلك تبعا للأزمات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار ومستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة[2]. ويتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين ويتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد، وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل مضروبا في 100.

$$\text{التعطل} = \frac{\text{حجم البطالة} \left(\text{عدد العاطلين}\right)}{\text{إجمالي أو مجموع قوة العمل}} \times 100$$

[2] بثينة توفيق الرحب، آمال عبد الرحيم، مرجع سابق، سنة 2002، ص 20.

وإن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين :

- العامل الأول - ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا لدخول قوة العمل.
- العامل الثاني - يتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلا عن العمل[1]. وعلى الرغم من عمومية حساب معدل البطالة فإن تطبيقه يختلف من بلد لآخر وذلك لأسباب منها سن دخول العمل حيث تختلف سن دخول العمل في كثير من دول العالم.
- العامل. الثالث - فترة الانقطاع عن العمل حيث تختلف فترة الانقطاع عن العمل من بلد لآخر وتؤثر بدورها في نتائج مع البطالة

اسباب البطالة :

- **الانفجار السكاني:** يمثل الحجم والتركيب النوعي والعمري للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل في ظل الظروف الاقتصاديه والثقافيه التي يعيشها المجتمع. فلا شك ان النمو العددي لحجم السكان يعكس أثره علي حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا ويتمثل الانفجار السكاني في زيادة عدد الافراد القادرين علي العمل بصوره سريعه جدا في مقابل ثبات عدد الوظائف تقريبا أو ازديادها بصوره بطيئة جدا .
- **النمو البطئ للنشاط الاقتصادي :** مع الزيادة الكبيره في اعداد الافراد القادرين علي العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ينمو النشاط الاقتصادي ببطء مما ادي الي قلة فرص العمل المتاحه التي تتناسب مع الزيادة في القوي العامله
- **الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل:** من بين الاسباب التي تؤدي الي بطالة المتعلمين عامة الخلل القائم الآن بين سياسة التعليم وسوق العمل ولا يرجع ذلك الي عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فحسب وانما يرجع أيضا الي

[1] محمد عبد الله البكر، مرجع سابق، 2004، ص 269.

الاختلاف في سرعة نمو القطاعين بمعني ان ينتج التعليم خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد علي استغلالهم برغم حاجة المجتمع اليهم

- **التزام الدولة بتعيين الخريجين:** فمن المعروف ان الدولة تتبني سياسة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا إلا انه نظرا للتوسع الهائل في التعليم بمراحله المختلفه وارتفاع معدلات النموالسكاني والاقبال الشديد علي التعليم تزايدت مخرجاته بصوره متصاعده وأدي التزام الدولة بتعيين المخرجات الي اكتظاظ اجهزة الدولة بعمالة زائدة لا تضيف انتاجا بل اسهمت بما تحصل عليه من اجور في زيادة معدلات التضخم وانخفاض انتاجية العمل واصبحت سياسة التعيين الفوري للخريجين تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا ومن ثم كان علي خريجي الجامعات وغيرهم من مراحل التعليم الأخري الانتظار سنوات حتي يتم خلق فرص عمل لهم.
- **الاتجاهات والقيم السائدة:** تمثل اتجاهات الافراد في قطاعات كبيره من المجتمع نحو العمل بالحكومة عاملا مهما في ازدياد مشكلة البطالة حيث يترسخ في الذهن أن الدخول في الوظيفة العامة بالحكومة لا يحددها فقط مستوي الأجور بدليل ارتفاع اجور القطاعات الخاصة عن الوظائف الحكومية بل أيضا المركز الاجتماعي والسلطة وضمان الوظيفة مدي الحياة مما يدفع البعض الي رفض وظائف القطاع الخاص املا في الحصول علي وظيفه في القطاع العام الحكومي مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

إن أزمة البطالة في الجزائر ازدادت تفاقما خاصة بعد تطبيق برنامج التثبت الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الإيجابية و السلبية كذلك، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات

العمومية و التحكم في التطور النقدي وتم التحكم في معدل التضخم حيث أصبح في نهاية سنة 2000 في حدود 1% بعد أن بلغ 38,4% في شهر ديسمبر 1994[1]. وبفعل هاتة النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي حيث أصبحت تسجل معدلات نمو إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت معدلات نمو سالبة قبل ذلك. لكن كل هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الكبرى كانت على حساب التضحية بالجانب الاجتماعي ويظهر ذلك جليا في تدهور القوة الشرائية وتزايد ملحوظ في معدلات البطالة مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر وتفشي الآفات الاجتماعية.

كما يمكن إرجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة إلى انخفاض وتراجع نمو البرامج الاستثمارية الجديدة، فقد تراجعت نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الخام PIB، فقد كانت هذه النسبة سنة 1993 تقدر ب 10,7% وأصبحت 7,3% في سنة 1994 لتصبح في حدود 4% سنتي 1995 و 1996. كما أنه وحتى في القطاعات ذات الأولوية كقطاع الري و التربية و السكن فقد عرفت هي أيضا تراجعا في حجم الموارد الموجهة لها فيما بين سنتي 1993 و1997 فقطاع الري تراجعت ميزانيته من 1,15% من النتاج الداخلي الخام إلى 0,70% أما قطاع التربية فتراجعت ميزانيته من 0,9% إلى 0,70% وعرف قطاع السكن هو أيضا تراجعا في ميزانيته خلال نفس الفترة من 0,45% إلى 0,38%[2].

يمكننا إذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر إلى أثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية، ومن بين هذه السياسات التي زادت من البطالة نذكر ما يلي:

- أدى خفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) و الصحة و السكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، جانفي 2001.

[2] Programme de redressement Economique <<Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998, 247.

- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة، ترتب تسريح أعداد كبيرة من العمالة.
- إن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لإنظامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق وإفلاس كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها.
- عدم مواءمة النظام التربوي والتكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني[1].
- كل الأسباب السابقة لها علاقة مباشرة بتزايد هيكل قوة العمل في الجزائر أي تزايد حجم المجتمع النشيط حيث كان في حدود 5 ملايين سنة 1980 وأصبح في حدود 9 ملايين سنة 1997 ليتجاوز 15 مليون سنة 2000[2]، كما يتقدم سنويا السوق العمل ما بين 250000 و300000 فرد في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة 150000 منصب سنويا في أحسن الأحوال وهو ما يعني زيادة معدل البطالة من سنة لأخرى.

[1] Forum international sur l'emploi des jeunes, CNES, 15 -16 Janvier 1996.

[2] Rapport annuel de la banque mondiale, 1997, p 50.

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر: يمكن تحديد أهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر فيما يلي:

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب فأكثر من 80% من العاطلين عن العمل هم أقل من 30 سنة[1].
- إن ثلثي العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل أي ليس لهم تجربة مهنية سابقة، وهذا ما يصعب من 0دمجهم في سوق العمل.
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني، فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط و73% من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي[2].
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 0,6% سنة 1995 إلى 3,17% سنة 1992 ثم 4,4% سنة 1995 وتجاوز عددهم في سنة 1997 مائة ألف بطال جامعي مما يشير إلى أن النمط التعليمي لا يتماشى مع مستجدات سوق العمل.
- إن ظاهرة ارتفاع نسبة العاطلين من المتعلمين و المهنيين وذوي التخصصات الماهرة ليست بالظاهرة الوطنية بل إنها ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان النامية، ففي تقرير للبنك الدولي أشار فيه إلى أنه في 32 بلد نامي كان هناك أكثر من 2,4 مليون عاطل عن العمل من الذين كانوا يعملون في الوظائف والمهن الفنية والإدارية العليا، هذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى إلى العمل في خارج البلاد، الأمر الذي يعتبر هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية[3].

[1] Programme de redressement Economique «Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998.

[2] Ibid.

[3] World nations: Report on the world social situation 1993, New York, P 69.

- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996[1].
- إن ثلث العاطلين عن العمل فقدوا مناصب عملهم الأسباب اقتصادية في إطار ما يعرف بتسريح العمال والإحالة على التقاعد المسبق أو الإحالة على صندوق التأمين على البطالة[2].
- نلاحظ تزايد ملحوظ للبطالة في صفوف النساء حيث تبلغ نسبته 38% إلى 40 %.
- إن البطالة منتشرة أكثر لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء ب 44% مما يؤكد على الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة والفقر أكثرية البطالين فقراء وأغلب الفقراء عاطلين عن العمل).
- تتوزع البطالة بشكل غير متوازن داخل الوطن، فبعض المناطق تعاني أكثر من المناطق الأخرى فولايات كوهران، مستغانم، الجزائر، البليدة، تيبازة، عنابة وقسنطينة تقدر مستويات البطالة فيها ب10% من المجتمع النشيط وولايات أخرى كولاية الشلف، تيزي وزوو، برج بوعريريج، سطيف، جيجل، أم البواقي وتبسة تعرف معدلات بطالة تفوق 75% من المجتمع النشيط، في حين أن ولايات أخرى كولاية تلمسان، تيارت، تيسمسيلت، المدية، الجلفة، المسيلة، ميلة وبسكرة تعرف معدلات بطالة تقدر ما بين 60 و75% من المجتمع النشيط[3].

من خلال عرض أهم خصائص البطالة في الجزائر نتساءل الآن عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة هذه المعضلة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتهدد الأمن الاجتماعي.

[1] الديوان الوطني للإحصاء

[2] Programme de redressement Economique «Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998.

[3] R. Amrani, Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité, in L'Economie mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service, N° 42, Avril 1997, pp 14 à 20.

المطلب الرابع: الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة

إن تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد الكلي وبرنامج التعديل الهيكلي التي تجسدت على الخصوص في ترشيد عدد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي، وفي تراجع الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل، فكان من الضروري على الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة، وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين شرحوا لأسباب اقتصادية.

يتكون النظام الوطني لحماية الأجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير إرادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي نذكر منها ما يلي:

- ❖ جهاز مساعدة ودعم للحفاظ على الشغل وترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم
- ❖ 94/09 الصادر بتاريخ 26-04-1994.
- ❖ نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994.
- ❖ نظام التأمين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي جذريا، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة إدماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد و التخفيف من آثار التعديل الهيكلي.
- ❖ المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب و مرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة.
- ❖ النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة .

المحاضرة رقم 08 : التضخم

المطلب الأول : تعريف التضخم : يعرف بانه حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي و هي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض .و من التعريف نلاحظ انه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال ان هناك تضخم و من بين هذه العناصر مايلي :

- ان يكون هذا الارتفاع ذاتيا بمعنى الا يكون ناتجا عن ظرف طارئ .
- وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي أي ان الطلب على السلعة و الخدمات اكبر من المعروض منها .
- وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لايكون هذا الارتفاع وقتيا او ظرفيا.

المطلب الثاني : أنواع التضخم : ثمة عدة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير و ذلك على النحو التالي :

- **اولا :معيار تحكم الدولة في جهاز الاسعار :**يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم الى نوعين هما :
  - **التضخم الظاهر(الطليق) :** يظهر اثره جليا في ارتفاع الأسعار و ينعكس ذلك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات
  - **التضخم المكبوت :** تضخم خفي و تكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات بصفة إدارية الامر الذي يؤدي الى اختفاء بعض السلع و ظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة بأسعار مرتفعة
- **ثانيا : معيار حدة التضخم :**و يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي :

- **التضخم الجامح**: اخطر أنواع التضخم و اكثر ضررا بالاقتصاد الوطني و يتميز بارتفاع معدلاته تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق و في هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي
- **التضخم الغير جامح** :و يكون اقل خطورة , حيث ترتفع الأسعار بمعدلات اقل , و يكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي) .
- **التضخم الزاحف** :و يسمى أيضا التضخم المعتدل , و هو اقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصادي حيث تستقر عند مستويات منخفضة و تسجل رقما احاديا , فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي

- **ثالثا : معيار مصدر الضغط التضخمي** : ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة الى أربعة أنواع رئيسية تشمل :

- **تضخم دفع الطلب (Demand-pull inflation)** : ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) في المجتمع و بقاء الإنتاج عند نفس المستوى , بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي ,فيختل التوازن الكلي , و ينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع
- **تضخم دفع النفقة (Cost-push inflation)** : في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لاي مكون يدخل في انتاج السلع (المواد الخام – الوقود- الأجور او غيرها) , و بالتالي يلجا المنتجون الى رفع أسعار هذه السلع و الخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج

- **التضخم المستورد (pass- through inflation)** : عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها امام العملات الاجنبية , ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية , في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة او خدمة مستوردة بالكامل او بها مكون
- **توقعات التضخم (inflation expectation)** : عندما يدرك المستهلكون ان المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع , سيدفعهم ذلك الى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في اية تقاعدات مستقبلية و هو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار

المطلب الثالث : أسباب التضخم : يمكن تحديد جملة من الاسباب لظاهرة التضخم و التي نورد منها ما يلي :

- **التضخم الناشئ عن التكاليف** : ينشئ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال من المؤسسات الاقتصادية كرفع الأجور و مرتبات العاملين و الذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور
- **التضخم الناشئ عن الطلب** : ينشا هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي و الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع و الخدمات اذ ان ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار.
- **التضخم الناشئ عن اصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني** :ان الافراط في اصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي الى حدوث اختلال التوازن المتداولة في السوق و الكمية المعروضة من السلع و الخدمات الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار

المطلب الرابع : اثار التضخم

أ. **الاثار الاقتصادية لظاهرة التضخم** : للتضخم اثار اقتصادية تقتصر على ذكر ما يلي :

- **انخفاض قيمة العملة بفعل التضخم** : ان ارتفاع الأسعار بستمرار يؤدي الى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية و بالتالي انخفاض قدرتها الشرائية
- **انخفاض معدل الفائدة :** في حالة التضخم يكون عرض النقود اكثر من الطلب عليها الامر الذي يؤدي بسعر الفائدة الى الانخفاض
- **انخفاض الادخار و زيادة الاستهلاك :** عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم تفقد النقود احدى وضائفها الأساسية و هي مكونها مخزنا للقيمة أي كاداء ادخار فارتفاع الأسعار من جهة و انخفاض سعر الفائدة من جهة أخرى و الخوف من المستقبل من جهة ثالثة كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار و زيادة الميل للاستهلاك
- **انخفاض مستويات الإنتاج :** بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الامر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين الى تخفيف حجم الإنتاج
- **محدودية الاستثمارات** : في حالة التضخم تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة و ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الأجور بصفة خاصة .

ب. **الاثار الاجتماعية لظاهرة التضخم :** للتضخم اثار اجتماعية تقتصر على ذكر ما يلي :

- **ارتفاع نسبة البطالة :** كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فانهم يقومون بتسريح عدد من العمال .
- **ارتفاع معدل الفقر** : بفعل البطالة و الارتفاع المستمر للأسعار.
- **التاثير على ذوي الدخل الثابت و المحدود و الطبقات المتوسطة :** هم اكثر المتضررين و حتى لو تغيرت اجورهم فانها تتغير ببطيء شديد و بمعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار.

- **ظهور افات اجتماعية :** مثل تفشي الرشوة و الفساد الإداري غير المشروع .

المطلب الخامس : وسائل معالجة التضخم

- **سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار** : للحد من هذه الظاهرة تعمل الدولة و النقابات و ارباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة هذا و تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية .
- **مراقبة الإصدار النقدي :** يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمجابهة التضخم منها :
  - **رفع سعر إعادة الخصم** : برفع سعر إعادة الخصم بهدف التاثير على القدرة الائتمانية للمصرف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .
  - **رفع سعر الفائدة :** لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية .
  - **رفع نسبة الاحتياطي القانوني :** اجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .
  - **سياسة السوق المفتوحة :** بيع الأوراق المالية و ذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق
- **تحقيق التوازن في الميزانية العامة** : و هذا ب :
  - **زيادة الضرائب على السلع الكمالية :** تؤدي الى زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة و تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة.
  - **تخفيض الانفاق الحكومي :** يؤدي الى زيادة الطلب الكلي و زيادة النقود المتداولة في السوق و بالتالي تخفيض الانفاق الحكومي يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة.
  - **اللجوء الى القرض العام :** تؤدي الى زيادة إيرادات الميزانية و سحب كمية النقود المتداولة .

المطلب السادس : العلاقة بين البطالة و التضخم (منحنى فيليبس و انتقاداته)

ترجع هده التسمية الى الدراسة التي قام بها العالم الاقتصادي النيوزيلندي البان ويليام فيليبس. و التي نشر مقالاته عام 1958 حيث درس العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات التضخم في بريطانيا من عام 1861 الى عام 1957 و و التي كانت بعنوان " العلاقة بين البطالة و معدل التغير في الأجور المالية في المملكة المتحدة عام 1861_1957" و لخص الدراسات في منحنى بالشكل التالي :

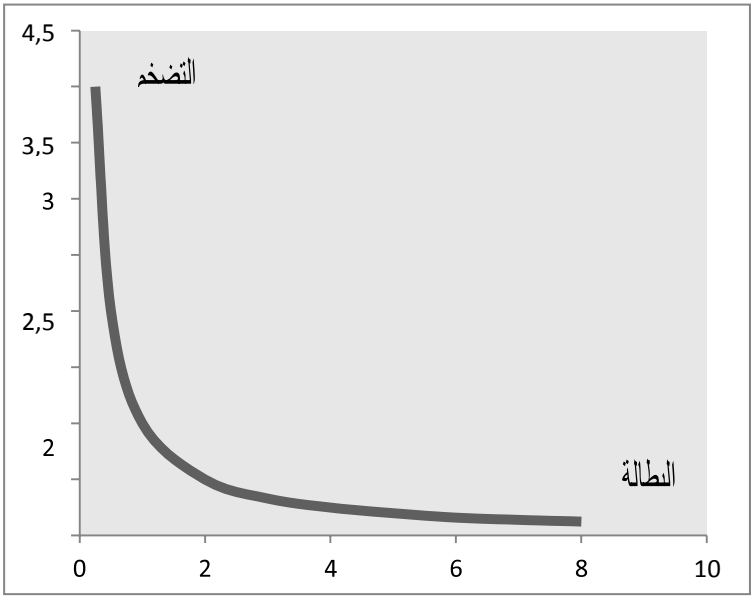

$$G\,W=\frac{W-W-1}{W-1}$$

- GW :معدل تضخم الاجر
- W: الأجور في فترة زمنية معينة
- W-1 :الأجور في فترة منية سابقة

لقد اظهر فيليبس في دراسته الارتباط السلبي بين معدل البطالة و معدل التضخم بمعنى اذا زاد معدل البطالة نقص معدل التضخم و العكس صحيح و بشكل اخر و مفصل ارتفاع معدلات التوظيف يشير الى زيادة الطلب على العمالة فيصنع ضغط يصعد الأجور فتقوم الشركات للحفاظ على الأرباح و تعويض مصروفات الرواتب برفع أسعار المنتجات (ارتفاع معدلات التوظيف +ارتفاع الأجور = تحسين الطلب و بالتالي ارتفاع الأسعار) .

لقد عرف منحنى فيليبس بشكل عام على انه العلاقة بين البطالة و التضخم . و بهذا اخذ كاداة مهمة لصناع السياسة الاقتصادية و سلاح بيد الحكومة لمواجهة الظاهرتين نظرا لحساسيتهما اتجاه اقتصاد الدولة فاظهر ذلك جدالا قائم على تحليل و جودة دقة توقعاته و من خلال هذا ظهر المنهج الكينزي و المنهج النقدي فاوضع اتباع المنهج الكينزي بان الأساس في التحليل يبرز من خلال المقايضة بين البطالة و التضخم بمعنى انه كلما ارتفع معدل التضخم سيرتفع الناتج أي ينخفض معدل البطالة في حين منظرو المنهج النقودي ان انتقال منحنى فيليبس يحدث بسبب التوقعات التضخمية لان البطالة من وجهة نظرهم عند المعدل الطبيعي لها في الاجل القصير و لما كان تاثير التوقعات التضخمية على الأسعار فقط يصبح المنحنى يحمل مفهوم الحياد النقدي في الاجل الطويل بمعنى يكون على شكل خط عمودي لكن صحية هذه التحاليل صحبت بمجموعة من الأخطاء حيث ان الكينزيون اهملوا التوقعات الاقتصادية و اقتصرت دراستهم حول الحاضر فقط اما النقديون وقعوا في مشكلة مفهوم النيرو NAIRU لتعاملهم مع التوقعات بالاستناد الى تاريخ الماضي المتغير التي تحتاج توقع بقيمته المستقبلية مفترضين ان المستقبل يختلف عن الماضي مما يجعل من انعكاس الماضي على القيم المستقبلية واضحا الا ان جاء لوكس ليلقي كل الاطروحات السابقة و يطرح تحليلا جديدا للمنحنى بان استند لنظرية التوقعات العقلانية علا الأفكار النيوكلاسيكية في تقديم العلاج المناسب الازمات العالمية التي عصفت بالاقتصاد الراسمالي معتمدا على منهج التوازن العام و شروط الاستقرار الديناميكية

باجراء مجموع من الاختيارات على أنواع معينة من التوقعات لجعل عملية توازن ديناميكي ممكنة الحدوث و من خلال هذا الجدال نتجت مفاهيم حول التحليل بالمدى القصير و طويل .حيث و ضحت على الدى الطويل بخط عمودي تعكس عدم وجود علاقة تجمعهما بينما يصور هذا المنحنى على المدى القصير علاقة عكسية بين البطالة و التضخم بحيث تظهر هذه العلاقة على شكل حرف (L)تقريبا على المنحنى فكلما زادت معدلات البطالة انخفض التضخم و العكس صحيح. نظرا لان توقعات معدلات التضخم المستقبلية للعمال و المستهلكين قابلة للتكيف اعتمادا على المعدلات الحالية للتضخم في البيئة التي يعيشون فيها فقد وجد ان العلاقة العكسية التي تجمع بين البطالة و التضخم توجد على المدى القصير فقط . من الممكن ان تزيد البنوك المركزية من التضخم لخفض نسبة البطالة ففي فترات الركود التضخمي سوف يتوقع العمال و المستهلكين ارتفاع في معدلات التضخم اذا علموا ان السلطة النقدية تخلط لسياسة نقدية جديدة توسعية مما سيؤدي الى الخروج عن المنحنى فيليبس بحيث سيكون للسياسة الجديدة تاثير ضئيل على المدى القصير لخفض البطالة بحيث تبقي البطالة مرتفعة و يصبح التضخم مرتفع .

المحاضرة رقم 09 : صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: مفهوم و نشأة صندوق النقد الدولي

أولا: مفهوم صندوق النقد الدولي :صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، و هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.([1])

ثانيا: نشأة صندوق النقد الدولي.

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة، و برز للوجود بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1 إلى 22 يوليو، و بدأ ممارسة أعماله في الأول من مارس 1947، و يبلغ عدد أعضائه 184 دولة.([2])

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي.

- الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، و بذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينها، وقد اتفق على أن تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بسعر الصرف المحدد لعملتها ولا تسمح بتقلبات هذا السعر إلا في حدود +/-1 %.

- كما يجب على كل دولة عضو فيه أن تأخذ إذن الصندوق قبل خفض أو رفع قيمة عملتها و أن تكون لها حصة في أموال الصندوق تتكون من 25% ذهب و 75% من عملة الدولة نفسها.

- و يختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، و بذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف، و يرجع تحديد إمكانية الاقتراض و حقوق التصويت إلى حصة الدولة في أموال الصندوق، حيث أن الدول التي تقترض منه يجب أن تستشيره في الخطوات التي تتخذها لتحسين وضع ميزان مدفوعاتها.

كما يعمل الصندوق على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال ما يلي:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.

[1] التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة، الصفحة 303-304-307.

[2] السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان. نفس المرجع السابق من 304-307.

- تحقيق استقرار أسعار الصرف.

- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.

- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

- إصلاح القطاع العام.

- تطوير الأسواق المالية و تحرير التجارة.

و بناءا على ذلك تتمثل أهم أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي: وذلك عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تعمل على تنسيق حل مشاكل النقد العالمية.

- تسيير نمو التجارة الدولية: و ذلك بالعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الأعضاء و إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها.

- تحقيق استقرار أسعار الصرف: عن طريق مكافحة عمليات المنافسة بين الأعضاء في أسعار الصرف، و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء.

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف: فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين بلدان الأعضاء و على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقلة لنمو التجارة العالمية، و هذا من شانه التسيير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية.

- وضع نظام يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها: و ذلك بتدعيم الثقة لذا البلدان الأعضاء، متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.[1]

الفرع الثالث: أجهزة صندوق النقد الدولي.

ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 184 بلدا، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام و ثلاث نواب للمدير العام- علما بان كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، وتأتي الصلاحيات الموظفة للمجلس التنفيذي

[1] السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق، الصفحة 307-308-309-310

في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا. وبناء عليه يتولى أعمال الصندوق الثلاثة أجهزة رئيسية هي: مجلس المحافظين، مديرون تنفيذيون ومدير عام.

أ- مجلس المحافظين:

ويعتبر مجلس المحافظين الجمعية العامة للصندوق. ويظم مجلس المحافظين ممثلين لكل الدول الأعضاء، وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، ويتم التصويت أثناء الاجتماع أو عند الضرورة بالمراسلة، وتقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ - عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في تلك الدولة- ومحافظ مناوب، ويختار المحافظ لمدة خمس سنوات يتم تغييره بعدها. كما أنه لكل عضو عدد من الأصوات يماثل أهمية مساهمة الدولة في رأس مال الصندوق.

ب- المجلس التنفيذي أو المديرون التنفيذيون:

ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي: الولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة إلى جانب الصين وروسيا و المملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من الدول تعرف باسم الدول الانتخابية لفترات مدتها عامين. يقوم المجلس التنفيذي بمباشرة الاختصاصات التي يفوضه فيها مجلس المحافظين إضافة إلى ذلك فانه يدخل من ضمن اختصاصاتهم إدارة العمليات المالية للصندوق.

ج- المدير العام:

و يضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء و موظفي الصندوق و تسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. و يعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول أو نائبان آخران، و يرأس المدير العام جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين و القانونيين و الإداريين.

والعاملون في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسئولون أمام الصندوق، وليس أمام سلطاتهم الوطنية.

ويعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 دولة، ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا، ويضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسئولون أمام المدير العام ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة. كما له مكاتب في باريس و طوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني،كذلك له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.[1]

الفرع الرابع: موارد صندوق النقد الدولي.

يتمثل المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي في اشتراكات الحصص أو رأس المال التي تسددها الدول عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع الدول25 % من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل: الدولار الأمريكي أو الين الياباني. و يمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة، و تحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من الدولة العضو، وإنما أيضا عدد أصواته و حجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم الدولة العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد الدولة العضو من حيث الناتج وحجم تجارتها وتنوعها، ازدادت بالمثل حصتها في الصندوق والو.م.أ أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص. سيشيل أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004% ، وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص الحادية عشرة في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ عام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ (212 بليون) وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (290 بليون دولار أمريكي) أكبر حصة بنسبة (17.6%) يليها اليابان (6.5%) ثم ألمانيا (6.2%).

و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة، من اجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي:

أ- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB):

[1] السيد محمد أحمد السريتي و د/ محمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق، الصفحة 310-311-312-313

التي تم إنشاؤها في عام 1962 و يشارك فيها أحد عشر مشتركا، حكومات مجموعة الدول الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية.

ب- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB):

التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 دولة و مؤسسة. وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 46 بليون دولار أمريكي.[1]

الفرع الخامس: أدوات الاقتراض في صندوق النقد الدولي.

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والاقتراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني،حيث نجد أكبر 12 مقترض من صندوق النقد الدولي. المكسيك هي اكبر دولة مقترضة من الصندوق يليها كوريا ثم روسيا ثم البرازيل. ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من سياسات الاقتراض.

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وهي تشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق. وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952. وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل.

- **الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل:** التي تعد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي. وتضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة الإصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد مثل الإصلاحات الضريبية وإصلاحات القطاع المالي وخصخصة المؤسسات العامة وإجراءات تعزيز المرونة في أسواق العمل.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر(PFGR):** قام الصندوق بتقديمه منذ أواخر السبعينات في صورة قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة واستحدث الصندوق تسهيلات تستهدف

[1] السيد محمد احمد السريتي السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان و د/ محمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق، الصفحة 313- 314- 315

مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق وفي أواخر التسعينات سمي بتسهيل مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق، وكان الهدف منه منع عدوى الأزمات المالية، أي امتدادها إلى دول أخرى ذات سياسات اقتصادية سليمة ويقدم الصندوق قروضا أيضا لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجية عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المرتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيلة الصادرات أو الزيادة المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

المحاضرة رقم 10 : البنك الدولي للإنشاء ة التعمير.

المطلب الاول: البنك الدولي للإنشاء ة التعمير.

الفرع الأول: مفهوم البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو مؤسسة عالمية نقدية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 دولة. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض و ضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل و البلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الإنمائية وكذلك مكن خلال تنسيق جهود الاستجابة و التصدي إلى التحديات الإقليمية والعالمية.

ثانيا: النشأة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير.

يعتبر البنك الدولي للإنشاء و التعمير " International Bank for Développement Recontactions " ثاني مؤسسة نقدية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بروتن ووذز في 22 جويلية سنة 1944 لوضع أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقواعد التبادل التجاري بين الدول والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو ما يطلق عليه بالبنك الدولي. The world Bank بدأ بمباشرة أعماله اعتبار من 25 من يناير 1946.

- واتفق على إنشاء البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بروتن ووذز بالو.م.أ في جويلية 1944 وقد حضر المؤتمر 44 دولة.[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يقدم الهيكل التنظيمي لأية مؤسسة تفسيرا واضحا عن آلية اتخاذ القرارات وآلية تسيير الأمور ويتكون الهيكل التنظيمي للبنك ما يلي:

أ- **مجلس المحافظين:** وتمثل الدول الأعضاء ويتخذ القرارات النهائية في البنك، اجتماعا سنويا لرسم السياسة الرئيسية للبنك ولقبول أو تعليق عضوية الدول، وإقرار أي تغييرات غلى رأس مال البنك المصرح به ، وإقرار توزيع الدخل الصافي للبنك والمصادقة على البيانات المالية والميزانيات.

[1] السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان من كتاب التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية الصفحة (288- 289) دار التعليم للطباعة و النشر.

ب- **مجلس المديرين:** يعمل في البنك 24 مديرا تنفيذيا حيث تنص مذكرة اتفاق البنك على أن يمثل خمسة من هؤلاء المديرين البلدان الأعضاء التي تملك أكبر عدد من الأسهم وهاته الدول هي: فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، بريطانيا ، الو.م.أ أما المديرون التسعة عشر الآخرون فتميلون دوائر انتخابية وتجري انتخاب كل عضو منها من قبل بلد أو مجموعة بلدان مرة كل سنتين. ويتحمل المديرون التنفيذيون ورئيس البنك الذي يشغل أيضا منصب رئيس المجلس مسؤولية العمليات العامة للبنك ويؤدون واجباتهم بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين و المديرون التنفيذيون هم الذين يعينون الرئيس أو يعقونه من منصبه وفي الممارسة كان الرئيس صرف أي مبلغ إلا بموافقة مجلس المديرين كما لا يحق للمجلس اتخاذ أي قرار إلا إذا طرحه رئيس البنك للاقتراع.

ج- **الموظفون:** يعمل في البنك في واشنطن العاصمة، ما يزيد على 8000 موظف و حوالي 2000 في العمل الميداني حسب إحصائيات البنك في العام 2004.[1]

الفرع الثالث: أهداف البنك الدولي للإنشاء.

يهدف البنك الدولي للإنشاء و التعمير إلى تخفيض إعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الانتمائية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم الفروض و الضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية.

وتعهد البنك الدولي تشجيع حكومات البلدان الأعضاء بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها إلى أعضائه، وعادة ما ينظر الدولي على أنه مؤسسة دولية تقدم القروض للأغراض الإنتاجية في الدول الأعضاء فيها غير أن مهمة البنك الدولي تتشعب لتتجاوز مجرد تقديم القروض. فلقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على عدة أهداف من أهمها:

- **هدف البنك الأول هو التعمير**: هو مبين من تسميته فإذ يقصد به تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب ويقوم أيضا بتسيير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة: من خلال تقديم مساعدات لإنشاء مشروعات ضخمة يكلف كثيرا ويساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تواجه العجز الدائم في موازيين مدفوعاتها.

- تقديم القروض من رأسماله.

- تقديم المساعدات الفنية.

[1] بشار محمود قبلان. كتاب أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية الصفحة رقم19 – 20 . دار النشر دار عماد الدين للنشر، الطبعة الأولى

- العمل على تنمية التجارة الدولية: من خلال المحا فضة على استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية.

- المساعدة على تسوية المنازعات.

- تسوية منازعات بين حكومات الدول الأعضاء: قد لعب البنك دورا رئيسيا في تسوية المنازعات بين حكومات دول الأعضاء فيه أو هيئات تابعة لها بعضها بعضا أو بينها وبين المستثمرين أجانبا. ففي عام 1951 تم تسوية الخلاف الناشئ عن تأميم إيران لشركة النفط الأنجلر إيرانية وفي عام 1956 نجح البنك في التوسط لتسوية الخلاف الذي ثار بمناسبة تأميم قناة السويس بين المساهمين في هذه الشركة والحكومة المصرية كما ساعد البنك في عام 1985 في تسوية نزاع نشأ بين شركة غاز تابعة للحكومة الأرجنتينية وشركة هولندية.[1]

[1] السيد محمد أحمد السرستي ومحمد عزت غزلان .نفس المرجع التي تم ذكره سابقا الصفحة 291 – 292.

الفرع الرابع: شروط الحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

يجوز للبنك يضمن أو يمنح قروضا أو يساهم في قروض لأي دولة عضو أو أية وحدة سياسية تابعة للعضو أو أية مؤسسة تجارية وصناعية وزراعية في أراضي الدول الأعضاء بموجب الشروط الآتية:

- إذا لم تكن الدولة العضو التي يقع في أراضيها المشروع هي المقترض فعلى الدولة أو البنك المركزي التابع لها أن يكفل ضمان تسديد أصل القروض ودفع الفائدة ورسوم القرض الأخرى.

- إذا اقتنع البنك بأن الدولة الطالبة للقرض لا يمكنها في ظل الظروف السوقية السائدة الحصول على القرض بغير هذه الوسيلة بشروط يراها البنك مناسبة.

- إذا قدمت اللجنة المختصة تقريرا مكتوبا بالتوصية بإقامة المشروع المقترح بعد بحث مزاياه بعناية.

- إذا رأى البنك أن سعر الفائدة و الرسوم الأخرى في مستوى مناسب ويرى أن هذا المشروع ملائم.

- يجب أن تتكون القروض التي يمنحها البنك بقصد تنفيذ مشروعات محددة في مجال الإنشاء والتعمير.

الفرع الخامس: شروط العضوية في البنك الدولي للإنشاء و التعمير وآلية اتخاذ القرار.

هناك العديد من الشروط الواجب توفرها في الدولة التي ترغب بالانضمام إلى البنك ومن أهم هذه الشروط:

1/ أن تكون الدولة ذات سيادة.

2/ أن تكون الدولة الراغبة بالانضمام إلى البنك عضو في الصندوق.

3/ حصة العضو في البنك تحددها حصته في صندوق النقد.

إذ تختلف الاشتراكات المطلوبة من كل عضو جديد في كل منضمة ويتم تحديد حصة كل دولة طبقا لحجم اقتصادها منسوبا إلى الاقتصاد العالمي وبذلك تشكل الدول الصناعية الكبرى مجموعة السبع G7 نسبة 45% من إجمالي حصص البنك وهذا يجعلها تتحكم بالشؤون الاقتصادية الدولية أما الولايات المتحدة الأمريكية فلها الحصة الأكبر مما منحها القوة في حق رفض أي تغييرات تجري في القاعدة الرأس مالية للبنك وبنود اتفاقية أي أن ثقل الصوت (القوة التصويتية Voting power) مرهون بحجم اقتصاد الدولة نفسها.[1]

ثانيا: آلية اتخاذ القرارات في البنك.

[1] بشار محمود قبلان نفس المرجع السابق الصفحة 21.

آلية اتخاذ القرارات فتتم بتوافق الآراء وذلك بتجنب التصويت الرسمي عن طريق تسوية القضايا موضع الخلاف قبل أن تطرح على المجلس التنفيذي كما أنه من الناحية النظرية لا تملك أية دولة حق النقض (الفيتو) حيث أن القرارات في البنك تتخذ بالإجماع .[1]

[1]. بشار محمود قبلان. نفس المرجع السابق الصفحة 22

المحاضرة رقم 10 : منظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: منظمة العالمية للتجارة

الفرع 01: النشأة و التعريف

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995 وهي واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا حيث ان منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العالمية للتعريفات و التجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحر العالمية الثانية , و بالرغم من إن أنظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فان النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاما.

ومنظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية التجارة مابين الأمم, و مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و اليسر و الحدية. و تشمل أكثر من 140 عضوا يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية.

و تاسسة منظمة التجارة العالمية بعد إن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية, فقد زادت الصادرات بضائع بمتوسط 6% سنويا وساعدت الجات و منظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي و مزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق. و قد تطور النظام من خلال سلسلة من المفوضات و الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات, و قد تناولت3 جولات

الجولة1: تناولت بصفة أساسية خفض التعريفات

الجولة2: تناولت مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق و الإجراءات التي لاختص لتعريفات

الجولة3: من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

و لم تنتهي المفاوضات عند هذا الحد بل إستمرة غلى نهاية جولة "أوروغواي" في شهر فبراير/شباط لعام 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية و لاسلكية مع موافقة 69

حكومة ,وفي نفس السنة أتمت 40 حكومة نجاح مفوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات. و أتمت 70 من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية و التامين و الأوراق المالية و المعلومات المالية . وفي عام 1998 اتفق أعضاء المنضمة التجارة العالمية على دراسة مواضع التجارة الالكترونية العالمية.[1]

الفرع الثاني: عضوية منضمة التجارة العالمية.

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها 102 دولة، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة، حيث تتفاوض 32 دولة حاليا للانضمام إلى المنضمة، هناك 20 دولة لم تقدم للعضوية في المنضمة.

وتشترط المنضمة الدولية عدة شروط على الدول في الإنظمام إليها كما توجب بعض الإجراءات الواجب إتباعها للإنظمام إلى المنظمة فيما يلي:

أ- أهم الشروط للإنظمام لمنضمة التجارة العالمية:

1/ **تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:** تشرط م.ن.ع على الدولة الراغبة غي الإنظمام إليها تقدم جدول التنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن دفعها من حيث المبدأ لأنها حالات خاصة.

2/ **تقديم التزامات في الخدمات:** تقدم الدول جدول الالتزامات التي ستتبعها في قطاع يشمل قائمة بالجوائز و الشروط التي تعترض القطاعات و الأنشطة المهنية الخدمية ووضع جدول زمني لإزالته.

ب- إجراءات التقديم و القبول:

بالاعتماد على طريقتين:

[1] لسيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق ص 325-326.

- **الطريقة 1:** تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في الطلبات العضوية تكون مكونة من الدول الصناعية الكبرى و أهم الدول ذات العلاقات التجارية الراغبة في اكتساب عضوية المنضمة وتشمل الطلبات قائمة السلع و الخدمات.

- **الطريقة 2:** تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية للتفاوض. وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا.

الفرع الثالث: أجهزة منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى المفاوضات متعددة الأطراف وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي، ومن أهم أجهزته التنفيذية:

1/ المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر/كانون الأول 1999، انعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/تشرين الثاني .2001

2/ الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها، وتوجد مكاتب الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف فقط ولديها 601 موظفا نظاميا ويرأسها المدير العام، وبما أن الأعضاء فقط هم الذين يتخذون القرارات فلا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار وتتمثل واجباتها الرئيسية في تزويد الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة، وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية ومراقبة و تحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الأعلام وتنظيم المؤتمرات الوزارية، كما توفر الأمانة أيضا بعض

أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات وتقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منضمة التجارة العالمية ويتضمن كادر موظفي الأمانة البالغ عددهم 601 موظفا، أفراد يمثلون حوالي 60 جنسية و يشتمل الكادر المهني على الأغلب من الاقتصاديين والمحامين وآخرين متخصصين في سياسة التجارة الدولية، كما يوجد عدد كبير من الموظفين العاملين في خدمات الإسناد و التي تتضمن الخدمات المعلوماتية والتمويل والموارد الإنسانية وخدمات اللغة، ويتألف العدد الإجمالي الكامل لكادر الموظفين من عدد متساوي تقريبا من الرجال و النساء، اللغات العاملة في منظمة التجارة العالمية هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

3/ المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

4/ المجالس الرئيسية: تتكون المجالس الرئيسية من:

- **مجلس تجارة السلع:** ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية.
- **مجلس تجارة الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية:** ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

5/ اللجان الفرعية: تتكون من أربع لجان هي:

- **لجنة التجارة والبيئة:** وتعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

- **لجنة التجارة والتنمية:** والتي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

- **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات:** وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

- **لجنة الميزانية و المالية و الإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أمريكي ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

6/ مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيدات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.[1]

[1] السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق ص 331-332-333-334.

الفرع الرابع: أهداف منظمة التجارة العالمية.

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، وفي ما يلي أهم أهداف منظمة التجارة العالمية:

1/ إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع و مكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.

2/ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جميع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة، ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن نسلفها الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

3/ تحقيق التنمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة،

وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

4/ نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام و مسؤول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، ويخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضا الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

5/ تنفيذ اتفاقية أورجواي: أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها، إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

6/ حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشبعها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في "منظمة التجارة العالمية"

7/ إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية و الابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية غلى الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية. وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة و التأثير على شؤون التجارة الدولية، كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة

الدول الأعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي له.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين المؤسسات الكبرى ومختلف دول العالم.

الفرع الأول: العلاقة بين البنك والصندوق.

يعد الصندوق (IMF) المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويهدف إلى منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة من وجهة نظره. كما أنه يقوم بإقراض أمواله إلى أعضائه لمعالجة المشكلات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات في تلك البلدان. كما أن اتفاقية إنشاء الصندوق تدعو إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي بما في ذلك ممارسة **(الرقابة)** الدقيقة. أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء.

كما أنه لا يقوم بتمويل مشروعات بعينها إنما تذهب أمواله إلى البنك المركزي في البلد المعني بهدف دعم احتياطاته الدولية، وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي في ذلك البلد، إلا أن تقديم أموال الصندوق مشروطة بأن يلتزم البلد المفترض بسياسات يقرها الصندوق بهدف تصحيح ميزان مدفوعات ذلك البلد.

ويمكن القول أن إنشاء البنك والصندوق خلال مؤتمر بريتون ووذز لم يكن من قبيل الصداقة فلقد كان براء من إنشاء هاتين المؤسستين أن يكونا الأساس لإدارة الاقتصاد العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بآلية وإيديولوجية جديدة، أي أن المؤسستين متكاملتان ومتلازمتان في تحقيق هدف واحد لا خلاف له.

[1] السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق ص 328- 329- 330

وتكمن المبررات الحقيقية لإنشاء الصندوق في الظروف والتجارب التي عاشتها أوربا والغرب عامة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي تمثلت بانهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية، وتعثر عمليات الدفع والتسوية، وتفاقم معدلات التضخم والبطالة، والتقلبات السريعة لأسعار صرف العملات الوطنية، فكان لابد من إيجاد منظمة قادرة على الحفاظ على فرض نظام نقدي عالمي جديد تكون أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية، ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وحسب اتفاقية إنشائه فإن الصندوق مؤسسة دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة. ويهدف إلى تطوير نظام دائم للتعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية وخصوصا في ما يتعلق بتنظيم المدفوعات والتحويلات وتسديد الحسابات الدولية بهدف توسيع التجارة العالمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها. أي أن الصندوق يسعى إلى إلغاء كافة الإجراءات التي تحد من تبادل العملات والترتيبات النقدية التمييزية بين البلدان المختلفة، والغرض من ذلك هو تأمين حرية تبادل العملات خارج نطاق أوطانها وبما يتفق مع تنشيط التجارة بين الدول ودعم نموها وتسهيل عمليات تسديد الحسابات الدولية الجارية ومع بروز أزمة المديونية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي لعبت المؤسستان الدوليتان دورا مهما ومتجانسا يكمل كل منهما الآخر وتعبران بشكل صريح عن مصالح رأس المال الدولي، حيث يرى البعض أن البنك يقوم بدور مهم لتسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المدينة، والحرص على تكييف الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك عن طريق ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة، حيث أن قروض التكييف التي يقدمها الصندوق عادة قصيرة الأجل وغير كافية لإجراء التغييرات الهيكلية الضرورية.

كما أن البنك والصندوق يتفقان على تشخيص أزمة المديونية، فهما يشيران إلى أن الأزمة نتيجة تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدول المدينة، وأن عنف هذه الأزمة وشدة وطأتها قد نجما بسبب تأخر هذه الدول في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية، فالبنك شأنه أن في ذلك شأن الصندوق لا يعترف بخطورة العوامل الخارجة التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المعمرة على تلك الدول.

كما يمكن التدليل على العلاقة القوية بين البنك والصندوق الدوليين من خلال الإشارة إلى المشروطة المتبادلة التي تعرف على أنها الحالة التي يصبح بها قبول البلد المفترض لشروط الإقراض لدى إحدى المؤسستين شرطا مسبقا لتلقيه دعما ماليا من المؤسسة الأخرى.

ومن خلال هذه المشروطية يخضع أي بلد إلى ضغط مشترك من قبل البنك والصندوق مما يؤدي إلى تقييد كبير لحركة عمل ذلك البلد في وضع سياسته الاقتصادية وتنفيذها.

ويهدف تواصل التنسيق وزيادة التواصل بين البنك والصندوق فإنه يتم عقد اجتماع نصف سنوي بينهما لمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في العالم، لاستعراض تطورات الاقتصاد العالمي والسياسات النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية الضرورية لتجنب وقوع أزمات مالية حادة وسبل التوصل إلى نظام مالي يحد من الأزمات التي تعصف بالاقتصادات الوطنية كالتي شهدتها عدة مناطق في العالم خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى هامش الاجتماع تنعقد عدة اجتماعات للجان الفرعية تنبثق عن الاجتماع الرئيسي.[1]

[1] بشار محمود قبلان. نفس المرجع السابق ص 30-31-32-33

الفرع الثاني: العلاقة بين صندوق النقد الدولي والجزائر.

إن علاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي الذي يضم في عضويته 189 دولة ومن بينها الجزائر التي لها علاقات قديمة ترجع إلى غداة الاستقلال وبالضبط في 26 ديسمبر 1963 وهي تندرج في إطار مهام الصندوق ومواكبته للتحولات التي تعرفها الجزائر وخاصة عند الظروف الحرجة المتميزة بانخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

فمنذ بداية جوان 2014 وبعد تدهور الاحتياطات من العملة الخارجية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لم تسحب الجزائر من **(خط السيولة والائتمان الاقتصادي)** مع صندوق النقد الدولي وهذا يعني أن الجزائر استطاعت أن تتجاوز تداعيات هذه الأزمة بالاعتماد على وسائلها الذاتية والأخذ بمشاورات المادة الرابعة منع الصندوق التي تتضمن الالتقاء مع خبراء الصندوق والتشاور مع مسؤولي البلد المعني لتحديد الاختلالات الهيكلية واقتراح نموذج نمو اقتصادي للجزائر، غايته الأساسية الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة.

الفرع الثالث: العلاقة بين البنك والولايات المتحدة الأمريكية.

يقوم البنك بدور اقتصادي واضح من خلال تقديم القروض إلى البلدان من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة بشكل واضح ولكن يبقى السؤال: هل هناك علاقة بين الاقتصاد والسياسة في برامج البنك؟ أم أن الاقتصاد منفصل عن السياسة؟

البنك من ناحيته وبموجب اتفاقية إنشائه يؤكد أن الاعتبارات الاقتصادية فقط هي الصلة بعملة.

إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك ويمكن التدليل على هذا الأمر من خلال استعراض الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء البنك، وفي الآلية التي استطاعت الولايات المتحدة من خلالها توجيه قروض البنك وفقا لمصالحها أي أن الولايات المتحدة استطاعت أن تجعل البنك وسيلة من وسائلها السياسية في الضغط على الدول.

ومنذ البداية كان للولايات المتحدة دور رئيسي في إنشاء البنك والصندوق وذلك كونها الدولة الوحيدة التي أفلتت من الدمار الذي خلقته الحرب العالمية الثانية إضافة إلى كونها الدولة الكبرى التي من الممكن أن تكون الممول لهذا البنك.

وإن بنك عموم أمريكا يعتبر نموذجا أساسيا يجمع خصائص البنك والصندوق ومؤسسة التمويل وبنك التسديدات الدولية. أنشئ في عام 1930 ليعمل كوكيل لنقل التعويضات والمدفوعات بصفة ديون حرب، أي أن بنك عموم أمريكا هو القاعدة التي أنشأ على أساسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنذ ذلك الوقت إلى حد الآن حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع مميز في البنك سواء كان ذلك من ناحية قوتها التصويتية إذ تمتلك اكبر حصة حوالي 18% أو من خلال المدير مقر البنك بالعاصمة الأمريكية واشنطن أو من خلال المدير أو الرئيس التنفيذي للبنك والذي هو وفقا للاتفاق غير الرسمي يجب أن يكون أمريكي الجنسية. وهذا ما جعل الحكومة الأمريكية تأثيرها على سياسات البنك و الصندوق أمرا مقبولا ومعترفا به.

ولدى مراجعة الدول التي حصلت على قروض من قبل البنك في حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. فقد لاحظ العديد من الباحثين أن القروض التي قدمها البنك إلى تلك الدول كانت لدى الو.م.أ مصالح اقتصادية وسياسية (مثل دول أمريكا اللاتينية وتركيا واندونيسيا...) كما قدم بعض من هذه القروض إلى تلك الدول التي تتعاظم فيها المصالح الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة (في جنوب شرق آسيا وإسرائيل)

وهنا لابد أن نشير إلى أن تلك الدول لم تكن هي الأكثر فقرا، أي ليست الدول الأكثر حاجة إلى تلك القروض في حين أن هناك العديد من قروض المشاريع لم يوافق البنك على تنفيذها رغم جدواها

الاقتصادية بسبب تعارضها مع السياسة الأمريكية، وخير مثال على ذلك رفض تمويل السد العالي في مصر بسبب موقف الولايات المتحدة من القاهرة في عهد جمال عبد الناصر [1]

الفرع الخامس: منظمة التجارة العالمية و تناقضات العولمة.

و تتمثل تناقضات العولمة فيما تفرزه عمليات العولمة من تفاعلات و قوى و اتجاهات عامة مضادة تعرقل مسيرتها, وقد تؤدي في مرحلة لاحقة إلى وقف حركتها ومن أهم هذه التناقضات ما يلي:

1/الاتجاهات الكامنة في عمليات العولمة إلى النمو الغير متكافئ و التركز في الثروة وازدياد التفاوت في توزيع الدخل : حيث تتآكل الطبقة الوسطى لحساب الطبقات الفقيرة, و يصدق هذا على تطور الأمور داخل الدولة الواحدة, كما يصدق على توزيع الدخل و الثروة بين الدول, و خاصة بين الدول المتقدمة و الدول النامية, و كذلك تعرض بعض الدول للتهميش.

2/ زيادة احتمالات التعرض للصدمات الخارجية: في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجه هذه الصدمات بقواها الذاتية أو من خلال الدعم الدولي بما في ذلك دول كبيرة كالمكسيك و البرازيل.

3/ضغوط تنافسية المرتبطة بالعولمة و التسابق على الفوز بالسواق: تجعل الحكومة تتحيز لرأس المال على حساب العمال, فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال, و تمنحهم الكثير من المزايا و الإعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلي و في نفس الوقت وذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التي يحصل عليها العمال و تحد من اتجاهات رفع الأجور، وذلك بدعوى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية في الداخل و الخارج.

4/التناقض بين عمولة رأس المال ووطنية العمل: فعلى خلاف صيحة ماركس **(يا عمال العالم...اتحدوا)** فإن الرأس ماليين هم الذين اتحدوا بالفعل عبر الحدود الوطنية بينما بقي العمال

[1] بشار محمود قبلان. نفس المرجع السابق الصفحة 33-34-35-36

أسرى الحدود الوطنية وهنا يبرز نوع جديد من عدم التكافؤ في القوى بين العمل ورأس المال يضاف إلى عدم التكافؤ التقليدي بينهما.

5/ اتجاه الاقتصاد إلى العمولة في غياب حكومة عالمية: تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من شطط العمولة.

6/ الاتجاه العدائي للعمولة: انطلاقا من الشعور لدى الكثيرين من أبماء الدول النامية بأن العولمة تستهدف القضاء على خصوصياتهم الثقافية وتميزهم الحضاري.[1]

خاتمة :

إن دراستنا إلى موضوع المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى ومن خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم و أجهزة وأهداف لهاته المؤسسات نستنتج أن المؤسسات العالمية الاقتصادية الكبرى تلعب دورا أساسيا في صياغة اقتصاد العالم، بوضع وتنفيذ سياسات تحكم المساعدات والقروض وتتصدى سياستها لنطاق واسع من المواضيع وتحرير التجارة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، نفس المرجع السابق ص 334-335

قـائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. انطوان أيوبب، التحليل الاقتصادي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب :1967،
2. أنطوان حبيب رحمة، أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد25، ع أول سنة 1979
3. بثينة توفيق الرحب، أمال عبد الرحيم، البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات الشارقة، جمعية الشؤون الاجتماعية ع74، سنة 2002،
4. برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة،2005-2006 ،ص: 06.
5. بشار محمود قبلان. كتاب أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية. دار النشر دار عماد الدين للنشر، الطبعة الأولى.
6. التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة، الصفحة 303-304-307.
7. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدرواشة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984
8. الحزب الوطني الديموقراطي، الأمانة العامة، المؤتمر العام الخامس، قضية البطالة وأبعادها وأساليب علاجها، 2 يوليو سنة 1989.
9. حمدية زهران، التنمية الاقتصادية النظرية والتحليل، القاهرة، مكتبة عين شمس سنة 1979.
10. داوود.د ابراهيم محاضرات في الاقتصاد الجزئي ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.
11. رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،" الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات 1 الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.
12. السريتي .د السيد محمد . مبادئ الاقتصاد الجزئي الدار الجامعية ط1، 2004.
13. سعيد إسماعيل علي، هموم التعليم المصري، القاهرة، د.ن سنة 1989،
14. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، -
15. سلوى عثمان، البطالة في مصر وقضية التنمية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989،
16. سليمان، د. يعقوب مبادئ الاقتصاد الجزئي 1999 ط1 دار المسيرة
17. السيد عبد الفتاح عفيفي، رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل 1990،

18. السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان من كتاب التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية الصفحة (288- 289) دار التعليم للطباعة و النشر.
19. سيف الإسلام مصر، دور التربية في مواجهة مشكل البطالة، مجلة دراسات تربوية مجلد 8 جزء 56 سنة 1993، سامية بفاغو، بطالة خريجي الجامعات، استراتيجية إقليمية للمواجهة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، يوليو 1992،
20. سيف الإسلام مطر، دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة، مجلة دراسات تربوية، مجلد 8 جزء 56 سنة 1993،
21. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993
22. عالية عبد المنعم المهدي، توزيع إقليمي للبطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989،
23. عبد الخالق عفيفي، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة - القاهرة – الأهرام، سنة 1993،
24. عبد الرحمن. د. اسماعيل مفاهيم ونظم اقتصادية عمان، دار وائل 2005.
25. عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001
26. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،
27. علية عبد المنعم المهدى، توزيع إقليمي للبطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989،
28. فتح الله ولعلو "الاقتصاد السياسي" ، دار النشر المغربية، الدار البيضاء –1974،
29. فيليب كومبز ن أزمة التعليم في عالمنا، ترجمة أحمد خيري كاظم، جابر عبد الحميد جابر القاهرة، دار النهضة سنة 1971،
30. لمجلس الأعلى للشباب والرياضة: الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية، بطالة الشباب وعمالة النشء وآثارهما على التنمية، الجزء الأول سنة 1993،
31. المادة 416 من القانون المدني ، القانون رقم 88-14 المؤرخ في 03 مايو 1988.
32. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ - نشر. ص 72.
33. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشء العلمي، مجلد 32، ع2، سنة 2004،
34. محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،
35. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو الأمريكية، سنة 1979،
36. محمد.د. محمود يونس. أساسيات علم الاقتصاد الدار الجامعية -1985
37. مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007
38. مرفت محمد حنفي، قوى العمل المصرية ومواجهة مشكلة البطالة، القاهرة، وزارة الإعلام، سنة 1990،

39. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 ،
40. مني الطحاوي، ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر، المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 1989،
41. نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، سيكولوجية العلاقات وخدمية البيئة في التعليم الثانوي التجاري، القاهرة - مطبعة الأشراف 1995،
42. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005

المراجع باللغة الاجنبية

43. Forum international sur l'emploi des jeunes, CNES, 15 -16 Janvier 1996.[1] Rapport annuel de la banque mondiale, 1997,

44. Jules Moiroux, Le cimetière du Père-Lachaise, 1908

45. Keynes, John Maynard. « De l'autosuffisance nationale ».L'Économie politique, N° 31 (juillet-août-septembre 2006)

46. Programme de redressement Economique <<Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998, 247.

47. Programme de redressement Economique «Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998.

48. Programme de redressement Economique «Plan national de lutte contre le chômage>>, Février 1998.

49. R. Amrani, Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité, in L'Economie mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service, N° 42, Avril 1997, pp 14 à 20.

50. Raymond Mikesell, , Princeton, International Finance Section, Dept. of Economics, Princeton University,

51. World nations: Report on the world social situation 1993, New York, P 69.